

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٨٠

الثلاثاء، ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد فيرنانديس (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نينزيا

إكوادور السيدة سانشيس إسكييردو

ألبانيا السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيدة بومان - بروسلان

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيد نانغا

غانا السيدة هاكمان

فرنسا السيدة ديم لابليل

مالطة السيد كاميليري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إكرسلي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كليي

اليابان السيد ماغوساكي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد كيريل فيشينسكي، المدير التنفيذي، مجموعة روسيا سيفودنيا؛ والسيد ديمتري فاسيليتس، نائب رئيس الاتحاد الأوكراني للعاملين في مجال القانون؛ والسيد تيموثي سنايدر، أستاذ التاريخ، جامعة ييل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيشينسكي.

السيد فيشينسكي (تكلم بالروسية): اسمي كيريل فيشينسكي. لقد ولدت وترعرعت في أوكرانيا وتخرجت من الجامعة في مدينة دنيبروبتروفسك الأوكرانية كعالم فقه لغوي ومدرس للغة الروسية وآدابها. وعملت، لأكثر من ٢٥ عاما، كصحفي في مختلف وسائل الإعلام الأوكرانية. وفي عام ٢٠١٤، أصبحت رئيس تحرير الموقع الأوكراني "ريا نوفوستي أوكرانيا" - حيث كان يُنشر باللغة الروسية. وفي عام ٢٠١٨، اعتقلني جهاز الأمن الأوكراني بتهمة ملفقة، بما فيها الخيانة العظمى. وقضيت ما يقرب من عام ونصف في السجن، وبعد ذلك أفرجت عني محكمة أوكرانية، لم تؤكد أيا من التهم الموجهة إلي، مما سمح لي بمغادرة أوكرانيا إلى روسيا في عام ٢٠١٩. واليوم، ما زلت أعمل صحفيا، وعضوا في المجلس الروسي لتنمية المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

وأعرب عن امتناني لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه الجلسة. فما هو رهاب روسيا؟ رهاب روسيا هو إظهار وفرض

العداء، ورهاب الروس والشعب الروسي والدولة الروسية والمواطنة الروسية. ويتم ذلك علنا، في وسائل الإعلام وعبر الإنترنت. ورهاب روسيا هو رفض للوضع الحضاري لروسيا ولثقافة الروسية وللناقلين لتلك الثقافة. إن رهاب روسيا هو أيديولوجية تم وضعها ونشرها بشكل مصطنع ومقصود. فهي تبرر تجريد الشعب الروسي والمواطنين السوفييت والروس وأبناء بلدهم والأشخاص الناطقين بالروسية من إنسانيتهم، وتبرر إبادة الجماعية - أي شخص يشعر أنه روسي أو يشعر بالارتباط بروسيا، سواء عن طريق القدر أو ببساطة لأنه يتعاطف مع روسيا. وهي تبرر تقييد حق الرعايا والمواطنين الروس والأشخاص الناطقين بالروسية وأي شخص يشعر بأنه روسي في الحياة والصحة والكرامة والتعليم وحرية التنقل والملكية والتفاعل الثقافي.

اسمحوا لي أن أذكر فحسب بعض أكثر الأمثلة فظاعة على رهاب روسيا في أوكرانيا المعاصرة. خلال عام ٢٠٢٢، بث التلفزيون الأوكراني دعوات تتم عن رهاب روسيا وكراهية البشر. فقد دعا الصحفي في قناة "٢٤" فخر الدين شرفمال، في بث مباشر، إلى التعامل مع الروس من خلال القضاء على عائلاتهم وأطفالهم. وقال: "إذا اضطررنا لذبح جميع أفراد عائلاتكم، فسأكون في الصف الأول للقيام بذلك. فلتحيا أمتنا!" وقد بُث كلامه على الهواء مباشرة.

ودعا الطبيب الأوكراني جينادي دروزينكو، رئيس مشروع "المستشفى المتنقل"، إلى إخصاء أسرى الحرب الروس لأنهم، كما ادعى، "صراصير، وليسوا بشرا". وفي الوقت نفسه، انتشر ما يسمى بـ "فيديو إعلان الخدمة العامة" في أوكرانيا، والذي تظهر فيه فتاة صغيرة، ترتدي قميصا أوكرانيا تقليديا وتضع فوق رأسها طوقا من الزهور، تذبج جنديا روسيا بمنجل فيما تقول: "جاء الآن دورنا لجني حصاد دموي. كلكم جميعا ستموتون!". وهذه الدعوات تُنفذ اليوم في الممارسة العملية. ويمكن رؤيتها في إعدام أسرى الحرب الروس رميا بالرصاص وفي معاملتهم اللاإنسانية، وكذلك في إطلاق النار على المدنيين في منطقة دونباس التي يتكلم أهلها الروسية.

ويرجع مثال آخر إلى يوم ١٣ آذار/مارس، أمس، عندما أعلن فرخوفنا رادا - برلمان أوكرانيا - عن مشروع قانون يدعو إلى تعريف

وامتدت تلك العملية منطوقيا إلى مجال التعليم. فالتعليم العالي في أوكرانيا لا يُدرس سوى باللغة الأوكرانية منذ أن أصبحت إلزامية في عام ٢٠١٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، تحولت جميع المدارس الأوكرانية التي كانت الروسية لغة التعليم فيها إلى التدريس باللغة الأوكرانية. وحدث ذلك بعد دخول قانون يتعلق بالتعليم حيز النفاذ.

وابتداء من عام ٢٠٢٢، قررت السلطات الأوكرانية محليا فرض حظر كامل على دراسة اللغة الروسية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ألغت كيبف اللغة الروسية من مناهج رياض الأطفال والمدارس. وطُبق الحظر نفسه في ميكولايف، وهي مركز إقليمي رئيسي في الشرق، وفي مقاطعة أوديسا. وتخطط وزارة الثقافة الأوكرانية لإزالة حوالي ١٠٠ مليون كتاب روسي من المكتبات - منها ٢٠ مليون كتاب أُتلفت بالفعل حتى بداية عام ٢٠٢٣. وهذه الكتب لا تُحرق بطريقة تنطوي على تحد، كما فعل النازيون في ثلاثينيات القرن الماضي في ألمانيا. وبدلا من ذلك، فإنه يُلقى بها في سلة المهملات أو يعاد تدويرها لأغراض التغليف التجاري.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، قال أمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني، أوليكسي دانيلوف، الذي يرأس الهيئة التي تفرض عقوبات على مواطنيها من دون أحكام قضائية، إن اللغة الروسية يجب أن تختفي تماما من أراضي أوكرانيا. وبدأ ذلك بالفعل في عدد من المرافق التعليمية، حيث لا يُسمح للجميع، بمن فيهم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وحتى المتخصصين التقنيين، بالتحدث باللغة الروسية خلال فترات الراحة أو بعد ساعات العمل. كما اتخذت أكبر مؤسسة للتعليم العالي في كيبف، وهي أكاديمية كيبف موهيلا، هذا القرار الذي ينم عن رهاب روسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ويحظى ذلك القرار بدعم أمين المظالم المعني باللغة في أوكرانيا، وهو منصب استُحدث في البلد بعد عام ٢٠١٤، والذي وعد بتوسيع نطاق هذه الممارسة وتطبيقها في جامعات أخرى في أوكرانيا.

سأعود إلى مسألة رهاب روسيا في أوساط السلطات الأوكرانية، ولكنني أود أولا أن أتحدث عن المظاهر اللإنسانية الأخرى لرهاب

النظام السياسي الحالي في روسيا رسميا بأنه "فاشية روسية". ومن بين تجليات هذه الظاهرة التي اخترعت في أوكرانيا، أشار النواب الأوكرانيون إلى "التمجيد الذاتي لروسيا وللشعب الروسي على حساب الأمم الأخرى من خلال قمعها القسري أو إنكار وجودها أو من خلال الأمرين معا".

ومن المفترض أن تتسبب هذه الأكاذيب الواضحة التي تقال عن الروس - ليس في أوكرانيا وحدها، ولكن أيضا في بلدان أخرى - في العداء والكراهية السافرين لروسيا والروس وأن تصبح أداة لإيقاظ وبث مشاعر الكراهية لروسيا. وبالمناسبة، فإن هذا يحدث بالفعل في الاتحاد الأوروبي أيضا. ففي آذار/مارس ٢٠٢٢، اعترف رئيس وزراء بولندا بأن رهاب روسيا اليوم تيار سائد بالفعل وأنه أمر مقبول بالفعل كسمة واضحة للسياسة البولندية والأوروبية.

ولكن فلنعد إلى أوكرانيا، حيث يشكل الروس ثاني أكبر قومية بعد الأوكرانيين. ووفقا للتعداد الأخير في أوكرانيا، بلغ عدد العائلات الروسية الملايين والروسية هي اللغة الأصلية لقراية ثلث السكان، أي أكثر من ١٤ مليون مواطن. ووفقا للتعداد الوحيد الذي أُجري في أوكرانيا في عام ٢٠٠١، كان الروس يمثلون في ذلك الوقت أكثر من ١٧ في المائة من السكان، أو أكثر من ٨ ملايين شخص. ووفقا للتعداد نفسه، فإن أولئك الذين قالوا إن الروسية هي لغتهم الأصلية يمثلون ما يقرب من ثلث السكان، أو أكثر من ١٤ مليون مواطن أوكراني. والوضع اللغوي الحقيقي هو أن أعداد أولئك الذين يتحدثون الروسية في حياتهم اليومية ويعتبرونها لغتهم الأصلية أكبر من ذلك بكثير. ووفقا لدراسات مجتمعية أجريت في عام ٢٠٢٠، فإن أكثر من نصف السكان - ٥٣ في المائة - يتحدثون الروسية إما باستمرار أو في كثير من الأحيان. فالروسية هي لغة العمل الثانية، وكذلك الأوكرانية.

غير أنه وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، كان هناك تقليص متعمد لمجال استخدام اللغة الروسية. وبدأ ذلك بحظر التعليق الصوتي وعرض الأفلام الأجنبية باللغة الروسية في عام ٢٠٠٦ وفرض حصص تمييزية ضد اللغة الروسية في وسائل الإعلام في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق الناطقة بالروسية في الشرق.

المدن في شرق أوكرانيا، حيث أُقيم نصب تذكاري له في أواخر القرن التاسع عشر. وكان السكان الناطقون بالروسية في تلك المدن هم الذين جمعوا الأموال لتشييد تلك النصب التذكارية تكريماً للكاتب. ولأن، بعد ١٠٠ عام، هُدمت هذه النصب في دنيبروبتروفسك وجيتومير وخاركيف. وإجمالاً، هُدمت نصب تذكارية لبوشكين في أكثر من ٢٠ مدينة في مناطق مختلفة من البلد.

إن الدين مجال آخر من المجالات التي تشهد تداعيات على حقوق الإنسان حيث تطبق السلطات الأوكرانية ببراعة كبيرة ممارسات تتم عن رهاب روسيا. إن أكبر طائفة دينية في البلد هي الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التي يتبعها أكبر عدد من الأديرة والكنائس ورجال الدين، وبالتالي فإنها توحد الملايين من أبناء الرعية في جميع أنحاء أوكرانيا. والكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية جزء من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية مستقل بذاته ويتمتع بقدر كبير من الاستقلالية ولكن الصلات بينهما أصبحت ذريعة لشن هجمات منهجية على الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية.

فمنذ التسعينيات من القرن الماضي، يجري الاستيلاء بانتظام على الكنائس التابعة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وتتغاضى السلطات المحلية في مختلف مناطق أوكرانيا عن عمليات المصادرة هذه وتحظر أنشطة تلك الكنائس على مستواها. وبالإضافة إلى ذلك، أُجبر الرهبان ورجال الدين الذين ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية على مغادرة أهم موقع مقدس للعقيدة الأرثوذكسية الروسية والعالمية، وهو دير يعود تاريخه إلى ما يقرب من ألف عام، اسمه كييف - بيشيرسك لافرا. ففي ١٠ آذار/مارس، طلبت منهم منظمة حكومية هي المحمية الوطنية "كييف - بيشيرسك لافرا" التابعة لوزارة الثقافة الأوكرانية، كتابيا مغادرة المبنى ومنحتهم حتى نهاية آذار/مارس للقيام بذلك. وزُعم أن ذلك كان بسبب حدوث انتهاكات لاتفاق حق الانتفاع المتبرّع به لاستخدام الدير، ولكن لم تذكر المحمية الوطنية أي انتهاكات محددة في أي وثائق رسمية أُرسلت إلى الدير.

إن الدير المعني واحد من أقدم الأديرة المسيحية الأرثوذكسية وقد تأسس في القرن العاشر. إنه المكان الذي يضم رفات أكثر من مائة

روسيا في أوكرانيا. ففي عام ٢٠١٤، وبعد أن أُجريت غالبية الروس والناطقين بالروسية استفتاء في شبه جزيرة القرم وقرروا إعادة التوحيد مع روسيا، أوقفت السلطات الأوكرانية تماما إمدادات المياه العذبة عبر قناة شمال القرم. والواقع أن تصرفات سلطات كييف تسببت في كارثة إنسانية.

أعود الآن إلى رهاب روسيا المنهجي في أوكرانيا في مجال الثقافة. ابتداء من عام ٢٠١٤، بدأت أوكرانيا عملية جماعية لإعادة تسمية الشوارع والمدن وتدمير الآثار ذات الصلة بالفترة الروسية والسوفييتية من تاريخ أوكرانيا. وفي حزيران/يونيه الماضي، أعلنت وزارة الثقافة أنها ستنتشي "مجلس نزع الطابع الروسي" وستكون مهمته النظر في تدمير النصب التذكارية للشخصيات البارزة في الثقافة الروسية وأي أحداث وطنية تاريخية كبرى، ترتبط بروسيا والشعب الروسي، وللجنود السوفييت الذين لقوا حتفهم خلال الحرب العالمية الثانية. وخلال تلك الحملة، فجر مجهولون نصباً تذكاريًا لأولئك الذين لقوا حتفهم في أوكرانيا خلال الحرب العالمية الثانية - مسلة تُسمى "الوطن الأم" - في تشرين الثاني/نوفمبر في مقاطعة ميكولايف. وفي الوقت نفسه في أوجهورود، دُمّر أيضا النصب التذكاري للحرب العالمية الثانية "أوكرانيا - تخليدا للمحررين"، وهو أحد مواقع التراث العالمي في أوكرانيا والذي كان قد شُيد تكريماً للجنود السوفييت الذين حرروا المدينة خلال تلك الحرب نفسها.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، هُدم نصب تذكاري للجنرال فانوتين الذي حرر العاصمة الأوكرانية من النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، في كييف. لقد كان الناس يجلبون الزهور إلى ذلك النصب التذكاري كل عام في ذكرى تحرير المدينة. وكان هدمه عملاً فاحشاً وهمجياً، حيث أن النصب التذكاري كان مقاماً على القبر الذي توجد فيه رفات الجنرال ولم يعد موقعها معروفاً حالياً.

ومن المظاهر الأخرى لرهاب روسيا المتقشي في أوكرانيا تدمير النصب التذكارية لألكسندر بوشكين، وهو كاتب عظيم طبقت شهرته آفاق الأدب الكلاسيكي العالمي بأسره. لقد زار بوشكين العديد من

لكن نظام زيلينسكي المجرم وضع نفسه فوق القانون. ففي أعقاب الانقلاب الذي نظمته سفارة الولايات المتحدة في أوكرانيا في عام ٢٠١٤، تم إلغاء قانون اللغات لعام ٢٠١٢، الذي نظم استخدام اللغة الروسية في جميع مجالات الحياة العامة وفقا للمادة ١٠، الجزء الثالث من الدستور الأوكراني، من دون إلغاء أي ضمانات للغة الأوكرانية كلغة الدولة.

وبعد الانقلاب، اعتمد نظام بوروشينكو على الفور قانونا جديدا بشأن اللغة. وكان يطلق عليه "العمل باللغة الأوكرانية باعتبارها لغة الدولة". وأثر هذا القانون على اللغة الروسية ولغات الأقليات القومية، التي تم ببساطة قمعها كلها. وتم تمديد دخول أحكام مختلفة من القانون حيز التنفيذ حتى عام ٢٠٢٤ بهدف خلق الاحتجاجات المدنية ضد التمييز ضد اللغة الروسية.

والتالي تم، في ظل نظام زيلينسكي الدكتاتوري، بدءا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، حظر اللغة الروسية في المدارس؛ وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، تم حظرها في مجال الخدمات العامة؛ وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٢١، تم حظرها في دور السينما والمسارح. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، تم حظرها في وسائل الإعلام والنشر؛ وبدءا من ١٦ تموز/يوليه ٢٠٢٢، تُفرض الآن غرامات على استخدام اللغة الروسية. ولتنفيذ هذه الغرامات، تم إنشاء هيكل حكومي خاص، وهو مكتب مفوض حماية اللغة الأوكرانية. وكل هذا يحدث في القرن الحادي والعشرين.

تخيل فحسب أن الحكومة السويسرية تغرم شخصا ما لاستخدامه اللغة الفرنسية. أو تخيل أن إسبانيا تغرم شخصا ما لاستخدامه اللغة الكاتالونية. وتخيل أن روسيا تغرم شخصا ما لاستخدامه اللغة الأوكرانية. هذه أمور يستحيل تصورها، لكن كما نرى فإن هذه الهمجية تحدث الآن في أوكرانيا بفضل القانون الذي وقعه بوروشينكو، وقام زيلينسكي في الواقع بتطبيقه بالفعل.

وفي عام ٢٠٢١ وحده، تمت تصفية حوالي ٣٠٠ مدرسة، وإلغاء ٦٠٠ فصل دراسي يجري التعليم فيه باللغة الروسية، على الرغم

من القديسين الروس، بما في ذلك رفات إيليا موروميتس، أحد أبطال الملاحم الروسية والراهب "نيسطور المؤرخ"، وهو مؤلف أول تاريخ روسي مكتوب. إنهم يريدون اليوم سرقة تلك الآثار المقدسة وكذلك الدير نفسه من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، التي هي جزء من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. ويمكنني أن أعرض المزيد من الحقائق المتعلقة بسياسات رهاب روسيا التي تنتهجها السلطات الأوكرانية، التي أصبحت واسعة الانتشار وبلغت ذروتها في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، لكن رسالتها الأساسية واضحة. لقد شهدت أوكرانيا مؤخرا محاولات منهجية في مختلف المجالات - في التعليم والثقافة والدين، وفي الحياة اليومية بشكل عام - للترويج لأيديولوجية كراهية كل ما هو روسي: كراهية الروس، وكراهية الناطقين باللغة الروسية، وكذلك كراهية أي شخص مرتبط بطريقة ما بروسيا. وقد أصبحت هذه الأيديولوجية أساسا لتدابير عملية واسعة النطاق مختلف المجالات وينبغي، كما توخى واضعها، ألا تثير الكراهية فحسب، بل القضاء على كل الروس والناطقين باللغة الروسية، بما في ذلك أسرهم وأطفالهم. وتوجه دعوة واضحة لتحقيق هذه النتيجة عبر التلفزيون الأوكراني وفضاءات الإنترنت الأوكرانية وشبكات التواصل الاجتماعي.

أشكر المجلس خالص الشكر على اهتمامه وعلى إتاحة الفرصة للتكلم أمام منتدى رفيع المستوى كهذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيشينسكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد فاسيليتس.

السيد فاسيليتس (تكلم بالروسية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة والتكلم بالنيابة عن عشرات الملايين من المواطنين الناطقين باللغة الروسية في أوكرانيا. كما أشكر رابطة المحامين الروس التي تعمل مع فريقنا لمساعدة اللاجئين الذين جاءوا إلى روسيا.

إن إحاطتي مخصصة لمسألة التمييز ضد الأوكرانيين الناطقين بالروسية. يكرس الدستور الأوكراني الحق في تطوير اللغة الروسية،

أنه حتى المساعدة الإنسانية تُمنع عن المواطنين الأوكرانيين المعوزين إذا لم يتكلموا إلى أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية باللغة الأوكرانية. وتتوفر العديد من مقاطع الفيديو التي توضح هذا الوضع على الإنترنت.

وبالنظر إلى كل ما سبق، أنا، بصفتي مواطناً أوكرانيا، غالباً ما أضطر لسماع أكاذيب سخيفة - بكل بساطة - تروج لها ديكتاتورية زيلينسكي، وهي أن اللغة الروسية لا تتعرض للاضطهاد. مع ذلك، وعلى الرغم من ادعاء زيلينسكي بأنه هو نفسه ينتمي إلى السكان الناطقين باللغة الروسية وأنه لا يوجد تمييز ضد استخدام اللغة الروسية، فإننا في الواقع بموجب القانون نشهد حالة تتعارض تماماً مع هذا الادعاء.

ولهذا السبب تحديداً من الملائم استخدام مصطلح "الإبادة اللغوية" في الحالة في أوكرانيا. وتشمل "الإبادة اللغوية" تدابير مانعة أو إجراءات أخرى تهدف إلى تدمير لغة أخرى. وعند صياغة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ (القرار ٢٦٠ ألف (د - ٣) المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨)، اعترفت الأمم المتحدة بالإبادة اللغوية كحالة خاصة. وفي عام ١٩٦٧، عرف تقرير اللجنة الملكية المعنية بثنائية اللغة وثنائية الثقافة، الصادر في أوتاوا، كندا، إبادة اللغة بأنه أي عمل يهدف إلى التدمير الكامل أو الجزئي للغة أو وضع حواجز أمام التطور الطبيعي للغة أو لهجة، مثل التدمير المادي لأفراد مجتمع يتحدثون لغة أو لهجة معينة، أو اعتماد تدابير قمعية تهدف إلى عرقلة أو إعاقة التطور الطبيعي للغة أو لهجة، أو التهيئة المتعمدة للظروف التي يضطر فيها مجتمع ثنائي اللغة إلى التحول إلى أحادية اللغة، أو حظر استخدام لغة في المدارس ووسائل الإعلام ضد إرادة مجموعات إثنية لغوية معينة، أو عدم تقديم المساعدة المعنوية أو المادية لمجموعة إثنية لغوية يحاول أفرادها الحفاظ على لغتهم وثقافتهم.

وكل هذا يحدث في أوكرانيا، ليس كنوع من التجاوز، ولكن كسياسة دولة متعمدة يؤيدها نظام زيلينسكي، الذي خان الشعب

من حقيقة أنه في استقصاءات الرأي العام، قال أكثر من ٣٠ في المائة من مواطني أوكرانيا إنهم يحبون دراسة تدرّس اللغة الروسية وأكثر من ٧٠ في المائة يريدون رؤية دراسة اللغة الروسية في المدارس. لكن الميزانيات المحلية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لم تُمول بالأموال من أجل تمويل فصول اللغة الروسية.

إن حق الفرد في التحدث بلغته الأم هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. لكن في أوكرانيا، كما رأينا، فقد تم ببساطة حظر حقوق الإنسان. اللغة الروسية هي اللغة الأم لملايين الأوكرانيين، لكنها محظورة من جميع جوانب الحياة الاجتماعية في أوكرانيا. كما أنه من غير القانوني تعليم الأطفال وتنشئتهم باللغة الروسية. ولا يجوز تدريس اللغة الروسية في المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأشخاص الناطقين بالروسية يتعرضون للاضطهاد، وشكك نظام زيلينسكي في مصداقية اللغة ذاته. هذه حقائق.

وفي أوكرانيا، لا يستطيع ملايين الأوكرانيين الذين يتكلمون ويفكرون باللغة الروسية، الكتابة باللغة الروسية بشكل صحيح. أنا نفسي ولدت وترعرعت في كييف. ففي المدرسة ببساطة لم تكن هناك لغة روسية. لقد نشأت خلال الموجة الأولى من إضفاء الطابع الأوكراني، لذلك لم أكن في الواقع، بعد أن أنهيت مرحلتي الدراسة في المدرسة والجامعة، أكتب باللغة الروسية بشكل سليم وكان علي أن أتعلم ذلك لاحقاً.

أطلب إلى أي شخص يستمع إلى بياني، أن يتصور فحسب أنه لا يسمح له بالكتابة بلغته - الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، أيا كانت. هذا تحديداً هو الوضع الذي يواجهه ملايين الأوكرانيين اليوم.

علاوة على ذلك، فقد واجهت شخصياً تمييزاً عندما استخدمت لغتي الأم، الروسية، عندما كنت أذاع عن نفسي أمام المحكمة. أخبرني القضاة والمدعون العامون أن علي استخدام اللغة الأوكرانية، وهي ليست لغتي الأم. وبهذه الطريقة، انتهك حقّي في الحماية.

في أوكرانيا، نرى في حالات كثيرة في أراضي أوكرانيا الواقعة تحت سيطرة منظمة حلف شمال الأطلسي وسيطرة نظام زيلينسكي،

والمناسبات العامة ومن مجالات الرياضة والخدمات والاتصالات السلوكية واللاسلكية والأعمال المكتبية. وبمعنى آخر، تُستبعد اللغة الروسية من جميع مجالات الحياة، مما يترك لا يسمح للمواطنين باستخدام اللغة الروسية إلا في التواصل الخاص. وفي الوقت نفسه، يسمح القانون باستخدام اللغة الإنكليزية ولغات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات. وهناك سياسة متعمدة للتمييز ضد اللغة الروسية. كما أن هذه السياسة مدعومة بالكامل من قبل بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، وبالطبع فقد وضعها الرئيس بوروشينكو موضع التنفيذ وحاليا الرئيس زيلينسكي.

إن استخدام اللغة الروسية محظور قانونا. وأولئك الذين ينتهكون القانون يخضعون لإجراءات إدارية. وتُقرض عليهم غرامات. وتُقرض غرامات تصل إلى ٢٣٠ دولارا في حالة المخالفة الأولى وما يصل إلى ٤٦٠ دولارا في حالة المخالفة الثانية. ولمجرد إعطاء فكرة عما تعنيه هذه المبالغ بالنسبة للأوكرانيين، أذكر أعضاء المجلس بأن متوسط المعاش التقاعدي الشهري لا يتجاوز ما يعادل ٦٠ دولارا.

ولا تُقرض الغرامات على مسؤولي الدولة والمسؤولين المحليين فحسب، بل أيضا على المواطنين العاديين. وإيكم مثال على حالة الأخيرين. فقد أعلن مؤخرا في ٣١ كانون الثاني/يناير عن بروتوكول بشأن فرض الغرامات. وتقرر تغريم بائعة في متجر للعطورات لأنها تجرأت، بناء على طلب أحد العملاء، على ترجمة كلمات مكتوبة بالأوكرانية على صندوق إلى اللغة الروسية. وبعد ذلك، أهانت زبونة البائعة لأنها استخدمت اللغة الروسية. وقدمت نفس العميلة شكوى إلى هيئة قمعية أنشئت خصيصا - وهي مكتب المفوض الأوكراني لحماية لغة الدولة. وغُرمت البائعة ٢٦٠ دولارا.

وفي أوائل شباط/فبراير، غُرمت المدونة روسلانا بورتنيكوف، وهي خبيرة تجميل في أوديسا، بسبب محتوى باللغة الروسية منشور على حسابها على إنستغرام. وكانت المرأة تسجل منشوراتها لأصدقائها على وسائل التواصل الاجتماعي باللغة الروسية، لكن ذلك لم يمنع "مفتشي اللغة" أولئك من اكتشاف أمر تلك المنشورات وتغريمها.

الأوكراني، والذي يحظى بدعم منظمة حلف شمال الأطلسي. ونتيجة لذلك، اندلعت منذ عام ٢٠١٤ حرب أهلية في جميع أنحاء أراضيها حيث لعبت مسألة اللغة دورا محوريا. وفي الواقع، فإن التمييز ضد اللغة الروسية هو أحد الأسباب الرئيسية للمواجهة المسلحة، والتي أصبحت في نهاية المطاف، بعد سنوات عديدة، حربا باردة جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا. والآن، تجري المرحلة الساخنة من هذا النزاع في أوكرانيا.

واعتبارا من اليوم، وبناءً على التشريعات السارية، يُحرم ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مواطني أوكرانيا من فرصة استخدام لغتهم في جميع مجالات الحياة اليومية تقريبا. ومنذ عام ١٩٩٢، يتقلص نطاق استخدام اللغة الروسية تدريجيا. فقد مُنع استخدام اللغة الروسية على مستوى سلطات الدولة والحكومات المحلية، حتى في الأماكن التي يشكل فيها الروس والمواطنون الناطقون بالروسية أغلبية مطلقة. وأنا أتحدث عن مناطق أوديسا وميكولايف وخيرسون وزابورجيا ودونيتسك ولوهانسك وخاركيف والقرم وأماكن أخرى. وعلى الرغم من احتجاجات أولياء الأمور، فقد تحولت المدارس في المناطق الناطقة بالروسية إلى اللغة الأوكرانية كلغة للتعليم. وفي الوقت نفسه، انخفضت نوعية تدريس اللغة الروسية، حيث تميز الدولة ضد المعلمين الذين يستخدمون اللغة الروسية بدفع رواتب أقل لهم. كما استُبعدت اللغة الروسية من التعليم العالي بنفس الطريقة.

وتمثل الاستمرار المنطقي لتلك السياسة في اعتماد القانون المتعلق بضمان استخدام اللغة الأوكرانية باعتبارها لغة الدولة. وأثار هذا القانون غضب الهنغاريين والبلغاريين والرومانيين واليونانيين والتشيك والعديد من الجماعات الإثنية الأخرى في أوكرانيا. ولكن المجتمعات المحلية الروسية والناطقة بالروسية عانت من وطأة هذا القانون.

ويستبعد القانون تماما اللغة الروسية من علاقات العمل والتعليم والعلوم والثقافة والبلث التلفزيوني والإذاعي ووسائل الإعلام المطبوعة ونشر الكتب واستخدام البرامج الحاسوبية والمواقع الإلكترونية

روسيا، بما في ذلك بعض الأشخاص الأكثر إبداعا وإنتاجية. وقد أضر ذلك بالثقافة الروسية ضررا لا سبيل إلى تداركه.

ثانيا، تدمير الصحافة الروسية المستقلة حتى لا يتمكن الروس من معرفة العالم من حولهم. وهذه أيضا سياسة روسية وهي تسبب ضررا لا يمكن جبره للثقافة الروسية.

ثالثا، الرقابة العامة وقمع حرية التعبير في روسيا باللغة الروسية. وهذه مفارقة جديرة بالملاحظة. ففي أوكرانيا، يمكن للمرء أن يقول ما يحلو له، إما باللغة الروسية أو الأوكرانية. وفي روسيا، لا يمكن للمرء أن يفعل ذلك. فإذا وقف المرء في روسيا حاملا لافتة تقول "لا للحرب"، فإنه سيُلقى القبض عليه ومن المحتمل جدا سجنه. وإذا وقف المرء في أوكرانيا حاملا لافتة تقول "لا للحرب"، بغض النظر عن اللغة التي كُتبت بها، فلن يحدث شيء. إن روسيا بلد توجد فيه لغة واحدة، ولا يمكن للمرء أن يقول سوى القليل جدا. أما أوكرانيا، فإنها بلد يوجد فيه لغتان ويمكن للمرء أن يقول ما يحلو له. وعندما أזור أوكرانيا، يبلغني الناس عن جرائم الحرب الروسية باستخدام كلتا اللغتين - الأوكرانية أو الروسية، كما يفضلون.

رابعا، الهجوم على الثقافة الروسية عن طريق فرض الرقابة على الكتب المدرسية وإضعاف الثقافة الروسية في الداخل وتدمير المتاحف والمنظمات غير الحكومية المكرسة للتذكير بالتاريخ الروسي. كل هذه الأمور هي سياسة روسية.

خامسا، تحريف ذكرى الحرب الوطنية العظمى من خلال خوض حرب عدوانية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢، وبالتالي حرمان جميع الأجيال القادمة من الروس من ذلك التراث. وهذه سياسة روسية وتسبب ضررا كبيرا للثقافة الروسية.

سادسا، تراجع الثقافة الروسية في أنحاء العالم ونهاية ما كان يسمى "روسكي مير" - أي العالم الروسي في الخارج. فقد كان من المعتاد أن يكون هناك الكثير من الناس الذين يشعرون بالود تجاه روسيا والثقافة الروسية في أوكرانيا. ووضع الغزو الروسي حدا لذلك، وهذه سياسة روسية.

وكل هذا علامة ومظهر من مظاهر إبادة اللغة. إن اللغة الروسية تُدمر بشكل منهجي، مما يهيئ ظروفًا يضطر فيها الناس إلى التخلي عن التواصل بلغتهم الأم. وتُمحى هوية الملايين من الناس. وهذا أمر غير مقبول في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فاسيليتس على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسيد سنايدر.

السيد سنايدر (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أخطب مجلس الأمن. وسأحاول توخي الإيجاز في ملاحظاتي. إنني أتكلم مع أعضاء المجلس بصفتي مؤرخا للمنطقة، ومؤرخا لأوروبا الشرقية، وعلى وجه التحديد، بصفتي مؤرخا لجرائم القتل الجماعي والفظائع السياسية.

وأعتقد أن المناقشة التي نجرها اليوم بشأن عبارة رهاب روسيا يمكن أن توضح شيئا مهما جدا حول طابع الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا وحول طابع احتلال روسيا غير القانوني للأراضي الأوكرانية. وسأقتصر على نقطتين رئيسيتين.

والنقطة الأولى هي أن ذلك الضرر الذي يلحق بالروس والثقافة الروسية هو في المقام الأول مسألة تتعلق بالسياسة الروسية. وإذا كنا قلقين بشأن الضرر الذي يلحق بالروس والثقافة الروسية، فيجب أن نشعر بالقلق إزاء سياسات الدولة الروسية.

والنقطة الثانية هي أنه خلال هذه الحرب، كان مصطلح رهاب روسيا، الذي ناقشه اليوم، شكلا من أشكال الدعاية الإمبريالية والتبرير الإمبريالي لجرائم الحرب الروسية في أوكرانيا.

وبدءا بالنقطة الأولى، فإن الفرضية هي أننا عندما نناقش رهاب روسيا، فإننا قلقون بشأن الضرر الذي يلحق بالروس. وتلك فرضية أويدها بالتأكيد. وأتشاطر القلق بالنسبة للروس. وأتشاطر القلق إزاء الثقافة الروسية. دعونا إذن نفكر في إجراءات العام المنقضي والتي تسببت في أكبر ضرر للروس والثقافة الروسية. وسأذكر بإيجاز ١٠ إجراءات من هذا القبيل.

أولا، إجمار الروس الأكثر إبداعا وإنتاجية على الهجرة. فقد تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في مغادرة ما يقرب من ٧٥٠ ٠٠٠ روسي

شخص ما على التلفزيون الحكومي الروسي ويقول "سنقتل مليوناً. لا بل سنقتل ٥ ملايين. بل يمكننا أن نبيدكم جميعاً" - أي كل الأوكرانيين.

وإذا كنا قلقين بصدق بشأن الأذى الذي يلحق بالروس، فنشعر بالقلق إزاء ما تفعله السياسة الروسية بالروس. إن الادعاء بأن الأوكرانيين "كارهون لروسيا" عنصر آخر في خطاب الكراهية الروسي. وفي التلفزيون الحكومي الروسي، تختلط تلك الادعاءات الأخرى حول الأوكرانيين مع الادعاء بأن الأوكرانيين يكرهون روسيا. وعلى سبيل المثال، في البيان الذي ادعى فيه المتكلم أنه يجب إبادة جميع الأوكرانيين، كان السبب الذي قاله هو أن الأوكرانيين يكرهون روسيا.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية - ألا وهي الادعاء بأن الأوكرانيين يجب أن يقتلوا لأنهم يعانون من مرض عقلي يُعرف برهاب روسيا يضر بالروس أنفسهم لأنه يلقتهم قبول الإبادة الجماعية. بيد أن مثل هذا الادعاء، بطبيعة الحال، أسوأ بكثير بالنسبة للأوكرانيين. وتلك هي نقطتي الثانية. وتتمثل في أن مصطلح "رهاب روسيا" استراتيجية خطابية نعرفها من تاريخ الإمبريالية. فالإمبراطورية تدعي، حين تشن هجومها، أنها الضحية. وتستخدم الدولة الروسية الخطاب القائل بأن الأوكرانيين يكرهون روسيا بطريقة أو بأخرى لتبرير شن حرب عدوانية. بيد أن ما يهم، بالطبع، هو تلك الحرب العدوانية - السياق ذاته. إنه الغزو نفسه وتدمير مدن أوكرانية بأكملها وإعدام القادة المحليين الأوكرانيين والترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين وتشريد حوالي نصف سكان أوكرانيا وتدمير مئات المستشفيات وآلاف المدارس والاستهداف المتعمد لإمدادات المياه والتدفئة خلال فصل الشتاء. هذا هو السياق - هذا ما يحدث بالفعل.

أما مصطلح "رهاب روسيا" فهو ادعاء من القوة الإمبريالية بأنها الضحية، حتى في الوقت الذي تشن فيه حرباً وحشية. وهو نمط من السلوك اعتدنا عليه على مر التاريخ. فنجد القوة الإمبريالية تجرد الضحية الحقيقية من إنسانيتها وتدعي أنها الضحية. وعندما تعارض

سابعاً، القتل الجماعي للمتكلمين بالروسية في أوكرانيا. لقد أدت الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا إلى مقتل عدد من المتكلمين باللغة الروسية يزيد كثيراً عن أعداد من قُتلوا منهم جراء بأي عمل آخر. ولا وجه للمقارنة.

ثامناً، الحقيقة، بالطبع، هي أن غزو روسيا لأوكرانيا أدى إلى قتل جماعي للمواطنين الروس. فقد مات حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص أو شوهُوا، وهذا بالطبع سياسة روسية ببساطة. فالسياسة الروسية قائمة على دفع الشباب الروس إلى الموت في حرب عدوانية.

تاسعاً، تعني هذه الحرب أيضاً أن جيلاً من الشباب الروس - أولئك الذين بقوا على قيد الحياة - سيتورطون في جرائم حرب وسيعانون من الشعور بالصدمة والذنب لبقية حياتهم. وهذا ضرر كبير للثقافة الروسية وهو، على غرار كل هذه السياسات، نتاج عمل الحكومة الروسية نفسها، وقد حدث معظمه على مدار العام المنقضي.

وإذا كنا قلقين بصدق بشأن الأذى الذي يلحق بالروس، فتلك هي الأشياء التي ينبغي أن نفكر فيها.

ولكن ربما تكون أسوأ سياسة روسية فيما يتعلق بالروس هي السياسة الأخيرة - العاشرة - المتمثلة في تدريب الروس أو تعليمهم باستمرار الاعتقاد بأن الإبادة الجماعية أمر طبيعي. ونرى ذلك في ادعاءات الرئيس الروسي المتكررة بأن أوكرانيا لا وجود لها. ونراها في خيالات الإبادة الجماعية على وسائل الإعلام الحكومية الروسية. وقد شهدنا ذلك في عام وصل فيه التلفزيون الحكومي إلى عشرات الملايين من الروس كل يوم. ونرى تلك السياسة عندما يعرض التلفزيون الحكومي الروسي الأوكرانيين على أنهم خنازير أو طفيليات أو ديدان أو عبدة شيطان أو غيلان. ونراها عندما يقول التلفزيون الحكومي الروسي أنه ينبغي إغراق الأطفال الأوكرانيين. ونراها عندما يقول التلفزيون الحكومي الروسي أنه ينبغي حرق المنازل الأوكرانية بمن في داخلها من أشخاص. ونراها عندما يظهر أشخاص على التلفزيون الحكومي الروسي يقولون إن الأوكرانيين "ينبغي ألا يكون لهم وجود على الإطلاق. وينبغي أن نعدمهم رمياً بالرصاص." ونراها عندما يظهر

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر كبيرل فيشينسكي وديميتري فاسيليتس على إحاطتهما. فكل واحد منهما لديه تجربة شخصية مريرة في مواجهة رهاب روسيا في أوكرانيا. وقد رأيا بأمر أعينهما ومن الداخل كيف أصبحت تلك الدولة كارهة ومعادية لروسيا. وأود أن أسمع السيد سنايدر يقدم أمثلة على ما كذب بشأنه اليوم على نحو لا يعترف. فأين سمع تلك النعوت الدنيئة على التلفزيون الروسي - سواء على القنوات التابعة أو غير التابعة للدولة - فيما يتعلق بالأوكرانيين، التي أشار إليها على أمل ألا يتحقق أحد من ادعائه؟ إنها ببساطة غير موجودة ولا يمكن العثور عليها في أي مكان. لقد اشتهر السيد سنايدر منذ فترة طويلة بخدعه التاريخية التي تهدف إلى إثبات أن الروس لم يعيشوا أبدا في أوكرانيا وأن لها تاريخا مستقلا يمتد لقرون إن لم يكن لألف عام. ولا يسع المرء إلا أن يشعر بالشفقة تجاهه، لأن تلك الخرافات ومحاولات إعادة كتابة التاريخ تنهار بسهولة في مواجهة الحقائق التاريخية. فالأوكرانيون لم يكونوا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين شعبا بل كانوا أتباعا لأيدولوجية معينة - وهي معارضة روسيا والقيصرية - وبالطبع، فرض ذوو الأصول العرقية الروسية الذين يعيشون خارج الإمبراطورية الروسية الأيدولوجية على الأوكرانيين السياسيين في ذلك الوقت، لاحتياجهم لأن ينضم أي أحد إليهم. وأحدهم كان ميخائيل هروشييفسكي، الذي أصبحت أعماله التاريخية الزائفة شريعة في أوكرانيا ويروج لها اليوم بنشاط في الغرب لأسباب سياسية، لا سيما من جانب السيد سنايدر، وكذلك ميكولا ميخنوفسكي ودميترو دونتسوف، اللذين صاغا مبادئ القومية الأوكرانية المتكاملة. وبالمناسبة، فإن تلك المبادئ غير معقدة تماما وتستند، مثل العقيدة النازية الألمانية، إلى تفوق الأمة الأوكرانية على الآخرين. وكان المبدأ الرئيسي الذي صاغاه هو فكرة أن "الرسكيز (إشارة ازدراف للروس) والهنگاريين والبولاكس (إشارة ازدراف للبولنديين) والبيدس (إشارة ازدراف لليهود) هم أعداء الشعب الأوكراني". وذلك هو تحديدا السبب الذي جعل رهاب روسيا تصبح بكل يسر الأيدولوجية الأساسية لأوكرانيا المستقلة، وهي عملية تسارعت بشكل ملحوظ

الضحية تعرضها للهجوم والقتل والاستعمار، تقول الإمبراطورية إن ذلك غير معقول وإنها مصابة بمرض الرهاب. وذلك الادعاء بأن الضحايا غير منطقيين - وأنهم مصابون بمرض الكراهية والرهاب - يُقصد به صرف الانتباه عن التجربة التي يعيشها الضحايا في العالم الحقيقي، وهي بالطبع تجربة عدوان وحرب وفظائع. ويشكّل مصطلح "رهاب روسيا" استراتيجية إمبريالية تهدف إلى تغيير الموضوع من حرب عدوانية فعلية وتحويله إلى موضوع مشاعر المعتدين، ومن ثم طمس وجود الأشخاص الأكثر تضررا والتجربة التي يعيشونها. أي أن الإمبرياليين يقولون "لا وجود لأحد سوانا هنا. نحن الضحايا الحقيقيون. وما تتعرض له مشاعرنا من إيذاء أكثر أهمية من حياة الآخرين".

ويمكن تقييم جرائم روسيا بموجب القانون الأوكراني - وهذا ما سيتم، لأنها تحدث على الأراضي الأوكرانية، وكذلك بموجب القانون الدولي. وبالعين المجردة، يمكننا أن نرى أن هناك حربا عدوانية وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. إن استخدام عبارة "رهاب روسيا" - الادعاء بأن الأوكرانيين مرضى بدلا من كونهم يتعرضون للفظائع - خطاب استعماري وجزء من ممارسة أكبر لخطاب الكراهية. ولذلك تكتسي جلسة اليوم أهمية. ففي خطاب الكراهية الداعي لارتكاب إبادة جماعية الذي تستخدمه روسيا، تُستخدم فكرة أن الأوكرانيين يعانون من مرض يسمى "رهاب روسيا" حجة لتدميرهم، إلى جانب الحجج القائلة بأنهم حشرات وطفيليات وعبدة شيطان وما إلى ذلك. والادعاء بأنك الضحية عندما تكون أنت المعتدي في الواقع ليس جزءا من آلية الدفاع - بل إنه في الحقيقة جزء من الجريمة. وخطاب الكراهية الموجه ضد الأوكرانيين ليس وسيلة من وسائل الدفاع عن الاتحاد الروسي؛ إنه جزء من الجرائم التي يرتكبها المواطنون الروس على الأراضي الأوكرانية. ومن هذا المنطلق، فإن الدولة الروسية وجدت، بدعوتها إلى جلسة اليوم، طريقة جديدة للاعتراف بارتكاب جرائم حرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سنايدر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

إنني أقتبس هذه الكلمات حتى يتمكن أعضاء مجلس الأمن من فهم كراهية الروس المسعورة لدى الحكومة الجديدة التي واجهها الأوكرانيون الناطقون بالروسية منذ انقلاب عام ٢٠١٤. لقد كانت السلطات مستعدة لقتلهم وحرقتهم، كما تبين بوضوح عندما أُحرق أكثر من ٤٠ ناشطاً ناطقاً بالروسية وهم أحياء في مقر النقابة بأوديسا في مايو/أيار ٢٠١٤. وكان من أوائل قرارات النظام الجديد محاولة إلغاء القانون المتعلق بمبادئ السياسات اللغوية للدولة، الذي تتمتع اللغة الروسية بموجبه بمركز اللغة الإقليمية في ١٣ إقليمياً من أقاليم أوكرانيا البالغ عددها ٢٤ إقليمياً. كان هذا القرار هو الذي أدى إلى انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا التي يعتبر الغالبية العظمى من سكانها أنفسهم روسيين. وكان خطر القضاء على اللغة الأصلية وتصوير المتعاونين مع النازيين والمجرمين كأبطال هو السبب الرئيسي للاحتجاج المبرر لسكان دونباس، حيث يستخدم أكثر من ٨٠ في المائة من السكان اللغة الروسية في تواصلهم اليومي. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى سلطات "ميدان" قد أدركت أن قضية اللغة كانت حساسة ثقافياً ويمكن أن تؤدي إلى انهيار البلاد. وهذا هو السبب في تأجيل إلغاء القانون مؤقتاً. وعندما تم توقيع اتفاقيات مينسك، وافقت كييف على تضمينها خيار تقرير المصير اللغوي لدونباس. ولكن، كما نعلم الآن، لم يكن نظام كييف ينوي أبداً احترام تلك الاتفاقات.

وطوال تسع سنوات، دمرت السلطات الأوكرانية بشكل منهجي أي شيء قد تربطه بروسيا أي رابطة ضئيلة. وبقيامهم بذلك، قوّضوا أسس مجتمع ارتبطت ثقافته وهويته الحضارية ببلدنا لعدة قرون. ونتيجة لستة قوانين تشريعية اعتمدت في عهد بترو بوروشينكو، تمت إزالة اللغة الروسية من كل مجال من مجالات الحياة العامة وتم إدخال محاصصة لغوية متشددة في وسائل الإعلام. كما تزايدت محاولات تثبيط استخدام اللغة الروسية من خلال التمييز في الحياة اليومية. وقد سنّت هذه التدابير في انتهاك مباشر لا للمعايير الدولية الموثقة فحسب، بل أيضاً للمبادئ المكرسة في دستور أوكرانيا التي تسعى إلى حماية الحقوق اللغوية والتعليمية وغيرها من الحقوق للمواطنين والأقليات القومية.

منذ ما يسمى بالثورة البرتقالية لعام ٢٠٠٤، ولا سيما منذ الانقلاب المناهض للدستور في عام ٢٠١٤.

وقد سبق ذكر ذلك هنا، لكنني سأكرره دون الخوض في التفاصيل التاريخية. ووفقاً لتعداد عام ٢٠٠١، فإن ١٧,٣ في المائة من السكان - يعيش معظمهم في شرق البلد وجنوبه - يعتبرون أنفسهم روسيين. ويعتبر ما يقرب من ٣٠ في المائة من السكان أن اللغة الروسية هي لغتهم الأم. ولكن كما ذكر مقدم الإحاطة، يتحدث أكثر من ذلك بكثير من الناس اللغة الروسية في المنزل وفي غيره من الأماكن الاجتماعية. وتبين حقيقة أن ٩٥ في المائة من جميع الكتب المنشورة في أوكرانيا في عام ٢٠٠٤ كانت مكتوبة باللغة الروسية مدى انتشار تلك اللغة في أوكرانيا وقت وقوع الأحداث المذكورة آنفاً. لقد شنت الحكومة القومية الجديدة آنذاك على الفور هجوماً وحشياً على اللغة الروسية وعلى كل شيء آخر روسي. وزرعوا فكرة أن كل شيء روسي كان أجنبياً وذلك من خلال المدارس والتعليم والأفلام والتلفزيون. ونتيجة لذلك، تشرب جيل كامل من الأوكرانيين عقيدة ميخنوفسكي ودونتسوف، وتعلموا أن الروس هم العدو وأن الأوكرانيين كانوا أمة متفوقة، سرق منهم "الموسكيون" كل شيء، بما في ذلك دينهم ولغتهم وأدبهم وثقافتهم.

وتمّت إعادة كتابة التاريخ أيضاً، وأصبح أولئك الذين خدموا الفاشيين وارتكبوا فظائع مروعة أبطالاً روجوا لأوكرانيا المستقلة. ونتيجة للانقلاب المناهض للدستور عام ٢٠١٤، أصبحت أوكرانيا معادية لروسيا بصورة قاطعة، وتم رفع كراهية الروس إلى مستوى سياسة الدولة. ولم يُخفِ نشاط ساحة "ميدان" وجهات نظرهم الكارهة للبشر من الروس، وكان رعاتهم الأجانب يدركون ذلك جيداً. وبعد أيام قليلة فقط من التغيير الدموي للنظام، أعلن زعيم القطاع الأيمن المتطرف، ديمتري ياروش، أن محو الهوية الروسية كان تطوراً عادلاً وضرورياً تماماً. وقد وصفت نائبة البرلمان الأوكراني والكارهة للروس إيرينا فاربيون جميع المتحدثين بالروسية بالمعاقين عقلياً. وقال بوريس فيلاتوف عمدة دنبروبيتروفسك:

"يمكننا أن نعطي هؤلاء الحثالة أية وعود وضمانات ضرورية مهما كانت. ويمكننا أن نشنقهم لاحقاً".

مستقبل لأطفالك وأحفادك هناك، فيجب أن تصبح أوكرانيا وتتخلى عن هويتك الروسية. وأولئك الذين لم يرغبوا في القيام بذلك، ولا سيما سكان دونباس، تعرضوا للتهريب بالتفجيرات والقصف أو قُتلوا ببساطة. وأود أيضاً أن أشدد على أن تلك التدابير لم تكن رداً على أعمال روسيا، بل كانت محاولة استباقية ومتعمدة لتدمير اللغة والثقافة الروسية في أوكرانيا.

ولذلك فإن حقوق السكان الناطقين بالروسية تُنتهك انتهاكاً صارخاً. وبعد شباط/فبراير ٢٠٢٢، اتخذت المعركة ضد اللغة الروسية في أوكرانيا أبعاداً بشعة في شكل استحضار مروع للنازية. ولم يخف المسؤولون الأوكرانيون كراهيتهم لكل شيء روسي ونيتهم التخلص من الشعب الروسي واللغة الروسية. وصرح أمين مظالم اللغة في البلاد، تاراس كريمين، أن "أوكرانيا للأوكرانيين".

وأعرب أمين مجلس الأمن القومي والدفاع، أوليكسي دانييلوف، عن رأي مفاده أن اللغة الروسية يجب أن تختفي من أوكرانيا، ووصف الشعب الروسي بأنهم "قنران" يجب "تسميمها" و "إبادتها بأي وسيلة ممكنة". وما يحدث حالياً في أوكرانيا هو في الأساس حظر كامل على اللغة الروسية. فمنذ الخريف الماضي، تمت إضافة حظر كامل على دراسة اللغة الروسية في المدارس، حتى كلغة أجنبية، إلى القوانين التي ذكرتها سابقاً. إن شركاءنا الغربيين السابقين، الذين يروجون لمبادئ التنوع وحماية الهوية الوطنية والثقافية داخل بلادهم وحسب، لم يتفاعلوا على الإطلاق مع أي من ذلك. ولم تتفاعل أيضاً الآليات الدولية الموالية للغرب أو تلك التي تتألف في معظمها من ممثلين غربيين. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك رفض أن تقدم السيدة برانديس كاريس إحاطة للمجلس اليوم. ومن الواضح أنه ليس من الملائم على الإطلاق لها ولزملائها أن ينتقدوا أوكرانيا على خلفية أسعار الغرب المناهض لروسيا.

إن رهاب روسيا المستعر في أوكرانيا يتجلى في العديد من المظاهر. وإلى جانب تلك التي ذكرتها بالفعل، فإن من بين مظاهره الحرب على الكتب الروسية، التي يجري إتلافها الآن تماماً كما أُتلفت

لن أخوض في تفاصيل العمليات التمييزية الجارية حالياً في أوكرانيا فيما يتعلق باللغة الروسية والسكان الناطقين بالروسية. فقد أبلغنا بذلك بالتفصيل مقدا الإحاطتين الاثنتين اللذين دعوناهما. ولن أركز إلا على دور الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الذي وعد خلال حملته الرئاسية بمراجعة قوانين اللغة التي زادت من انقسام المجتمع الأوكراني المستقطب أساساً. وأود أن أستشهد بالكلمات التي قالها على التلفزيون الأوكراني قبل أن يصبح رئيساً:

"الناس في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم يريدون التحدث باللغة الروسية. اتركوهم وشأنهم. فيجب أن تمنحوهم، من الناحية القانونية، إمكانية التحدث باللغة الروسية. لن تقسم اللغة بلدنا الأصلي قط. لدي دم يهودي. وأنا أتحدث الروسية، لكنني مواطن أوكراني... إن شعبي روسيا وأوكرانيا شقيقان حقاً... ونحن جميعاً نفهم بعضنا البعض جيداً".

وبفضل هذا الموقف ووعده بوضع حد للحرب الأهلية في دونباس، صوت ٧٥ في المائة من الأوكرانيين تأييداً له في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩. غير أن الرئيس الجديد للدولة الأوكرانية سرعان ما أظهر أن جميع هذه القضايا، التي لها أهمية قصوى بالنسبة للأوكرانيين، لم تكن في الواقع أكثر من مقاطع صوتية فارغة. وسرعان ما انحاز إلى رعاة كيبف الذين لم يكونوا يعترفون بالحفاظ على السلام بين القوميات في أوكرانيا وعلاقات حسن الجوار مع روسيا. واتخذ عدداً من الخطوات لمحو اللغة الروسية وكل شيء روسي من البلد بقيامه بتسليح بلده بمساعدة غربية والتحصير للحرب مع روسيا تحت غطاء اتفاقات مينسك - التي لا يشوبها الشك اليوم بفضل ما كشفه قادة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة السابقون.

وفي عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، تم اعتماد قوانين تمييزية بشأن التعليم الثانوي والشعوب الأصلية في أوكرانيا والتعليم الوطني - القومي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، دعا زيلينسكي جميع سكان أوكرانيا الذين اعتبروا أنفسهم روسيين إلى مغادرة البلاد. وسمّى ذلك خيارهم الشخصي. وقال إنه إذا كنت تريد العيش في أوكرانيا ورؤية

وإقامة علاقات حسن جوار مع أوكرانيا. وما أردناه دائما وما زلنا نريده من جيراننا الأوكرانيين ليس سوى احترام الحقوق والحريات الأساسية التي يسعى إليها زملاؤنا الغربيون بحماس شديد في بلدانهم. ولكن لسبب ما هم يطبقون معايير مختلفة في أوكرانيا. ولدي سؤال لجيراننا السويسريين. لكي يكون الشخص سويسريا، هل يجب عليه التخلي عن هويته الإيطالية أو الفرنسية أو الألمانية؟ وهل يهدد ذلك سلامة الأمة السويسرية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا لا ينتقدون ما تفعله سلطات كيف بالروس؟ أمل أن يتمكن أعضاء المجلس اليوم من إجراء تقييم أمين لأعمالهم. إنهم لن يتمكنوا أبدا من بناء سلام طويل الأمد ومستدام في أوروبا استنادا على رهاب روسيا، وأريدكم أن يدركوا ذلك. وآمل أيضا أن يجنبونا اليوم حججهم مدعين أننا يجب أن نلوم أنفسنا. وكما تمكنا جميعا من أن نفهم اليوم، بدأ رهاب روسيا في أوكرانيا في التشكل قبل زمن طويل من ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. وبدفاعهم عن الأعمال الخسيسة التي يقوم بها أتباعهم في كيف وتصويرها على أنها رد على أعمالنا، فإنهم لا ينحطون بأنفسهم لأسفل الدرك فحسب، بل يقللون من قيمة معاييرهم وقيمهم العالية التي يتبحون بها ويخاطرون بجر مجتمعاتهم إلى مستوى كيف. ونود كثيرا أن نصدق أنه لا يزال بإمكانهم تجنب ذلك السيناريو.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا باهتمام إلى مقدمي الإحاطات.

منذ بداية النزاع في أوكرانيا، يجتمع المجلس أسبوعيا تقريبا لمناقشة مختلف جوانب الأزمة، مع التركيز على الأثر على الحالة الإنسانية في أوكرانيا على وجه الخصوص. وفي الأسبوع الماضي، أصابت القذائف مرة أخرى أعيانا مدنية في مناطق مختلفة، مما أدى إلى مزيد من الوفيات والمزيد من الدمار للبنية التحتية المدنية. وتشجب البرازيل العنف وتجدد نداءها من أجل الحوار ووقف الأعمال القتالية. بيد أن اهتمام المجلس لم يسفر حتى الآن عن إحراز تقدم ملموس في الميدان. ولا يوجد مبرر بموجب القانون الدولي لانتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ويحظر ميثاق الأمم المتحدة الحرب كأداة لتسوية

الكتب في ألمانيا النازية. وهناك أيضا الحرب المخزية التي تُشن على النصب التذكارية والأسماء الجغرافية ذات الصلة بروسيا، والتي ناقشها مقدمو الإحاطات بالتفصيل. ويمكن أن يتعرض المرء للقمع في أوكرانيا اليوم بسبب التفوه بكلمة روسية أو غناء أغنية روسية أو قراءة الأخبار الروسية أو تلقي رسالة نصية باللغة الروسية على الهاتف المحمول. إنها محاكم تفتيش لغوية حقيقية وظلامية يعاني بسببها أناس أبرياء تماما ويموتون. وكل ذلك يحدث على مرأى ومسمع من زملائنا الغربيين الذين لم يتخذوا، بالمناسبة، مثل هذه الخطوة الكبيرة عندما بدأوا في حظر كل شيء روسي. ويمكننا أن نرى ذلك جيدا ويمكننا أن نعزوه إلى كراهيتهم المخفية بعناية لبلدنا ولغتنا وديننا وثقافتنا لأن أي إدانة لعملياتنا العسكرية الخاصة لا يمكن أن تفسر رهاب روسيا المتقشي في بلدانهم.

وثمة مسألة أخرى أود أن أوجه انتباه المجلس إليها اليوم، وهي الحرب المستمرة التي يشنها نظام كيف على الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، التي لا علاقة رسمية لها بروسيا نفسها. وقد تكلم السيد فيشينسكي عن ذلك اليوم وعقدنا مؤخرا جلسة لمجلس الأمن بشأن الموضوع، وهو أمر أعتقد أن العديد من الأعضاء يذكرونه (انظر S/PV.9245). وقد تدهور الوضع منذ ذلك الحين. فعلاوة على المدهامات للكنائس والأبرشيات الأرثوذكسية في جميع أنحاء أوكرانيا والاستيلاء عليها، يخطط نظام زيلينسكي الآن للاستيلاء على أهم ضريح في البلد، دير "كيف - بيشيرسك لافرا"، في ٢٨ آذار/مارس. وتلك الخطوة تنطوي على خطر إشعال مواجهة غير مسبوقه بين الأشقاء داخل أوكرانيا وأردت أن يسمع زملاؤنا الغربيون عنها منا اليوم. ولم يفت الأوان بعد لإسقاط نظام كيف، ولديهم القدرة على القيام بذلك.

في الختام، أود أن أشدد على أننا لم نعقد جلسة اليوم للحديث عن مشاكل أوكرانيا الداخلية. فحملة رهاب روسيا المتقشية هناك التي أطلقها زيلينسكي وزمرته تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، لأنه في ظل هذه الظروف من المستحيل من حيث المبدأ تحقيق السلام

التمييز، بما في ذلك الخطاب الضار والتحرير فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا.

وينبغي ألا نتسامح مع أي شكل من أشكال التمييز ضد أي شعب لأنه يمس بكرامتهم كبشر ويمكن أن يخلق انقسامات أو يزيد من حدة الانقسامات في المجتمع. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تبرز أي ادعاءات بالتمييز أي استخدام للقوة. وبأي حال من الأحوال، فإن الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا ربما أثار بالفعل خطابا ضارا وتحريضا تجاه أولئك الذين يؤيدون العدوان غير المبرر.

وكما ورد في القرار دإط - 6/11، نكرر مطالبتنا بسحب روسيا الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا الواقعة داخل حدودها المعترف بها دوليا، وندعو إلى وقف الأعمال العدائية.

السيد نانغا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

قبل ثمانية عشر يوما اجتمع مجلس الأمن (انظر S/PV.9269) لإحياء الذكرى السنوية الأولى للحرب في أوكرانيا. وحول هذه الطاولة، شجبنا المعاناة الإنسانية في الميدان، التي اتسمت بالخسائر الفادحة في الأرواح البشرية والهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية والنزوح الجماعي للناس.

لقد اقترن اندلاع الحرب في أوكرانيا بإطلاق العنان لخطاب الكراهية والتصعيد اللفظي من كلا الجانبين بلا حدود على ما يبدو. ومنذ بداية الأعمال العدائية، يُترجم القتال في الميدان على وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مثيرة للقلق، ويؤثر على جميع مجالات الحياة، بما في ذلك المجالات المقدسة. وإلى جانب أهوال الحرب والمعاناة والدمار بجميع أنواعه، يتعرض الناس الواقعون في قبضة النزاع يوميا للتمييز أو الوصم أو التهميش. إن عدم وجود آفاق لإنهاء الحرب في الأجل القصير أو المتوسط لا يبشر بالخير لشدة الندوب التي ستصيب كل فرد وأسرته ومجتمع. وليس هناك شك في أن الجروح

النزاعات. ولكن الإيمان بالحل العسكري لا يزال سائدا. وهو إيمان سيستمر في إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء وجعل احتمالات السلام الدائم أبعد منالا على نحو مطرد. ونحث الأعضاء على التفكير مليا في الديناميات الحالية لاجتماعاتنا وفي دور مجلس الأمن. فمجرد تكرار المواقف الوطنية في قالب نرى علامات واضحة على أنه قد استنفد أغراضه لن يسهم في المساعدة على إنهاء النزاع.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا نعترض الجهود الرامية إلى عزل روسيا في المحافل الدبلوماسية ومن خلال فرض جزاءات انفرادية من دون موافقة المجلس. وفي هذه المرحلة، سيكون من الأجدى مناقشة السبل العملية لتحقيق السلام، وهو مفهوم غائب إلى حد كبير عن مناقشاتنا. وبغية تحقيق السلام والمحافظة عليه أيضا، نعتقد أن الحل يجب أن ينطوي على معالجة أسباب النزاع. وسيتعين معالجة المظالم والشواغل الأمنية لكلا الجانبين عندما تترسخ وجهة نظر عملية ويبدأ النظر في إجراء محادثات سلام. ولحسن الطالع، نرى عددا متزايدا من الدول الأعضاء تدعو إلى حل سلمي. وما زلنا على استعداد للإسهام في عملية الوساطة بغية تحقيق سلام دائم.

خلال الأيام القليلة المقبلة، سينتهي العمل بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وهي نتيجة لجهود الوساطة الناجحة وأحد التطورات الجيدة القليلة منذ بداية الأعمال القتالية. ونحث الأطراف على السعي إلى تجديد الاتفاقات سريعا لتفادي أي تفاقم للأثار الجانبية للأزمة على البلدان النامية التي تعتمد على إمدادات منتظمة من الحبوب والأسمدة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تجنب الإجراءات التي يمكن أن تعرض تنفيذ الاتفاقات للخطر، بما في ذلك إزالة الحواجز أمام الصادرات الروسية. إن الجزاءات المفروضة على صادرات الأغذية والأسمدة، بغض النظر عن مصدرها، غير مقبولة وهي تتناقض مع نص وروح مبادرة اسطنبول، فيما تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان الضعيفة، وغالبا في مناطق بعيدة عن النزاع.

السيد ماغوساكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم، التي استمعنا فيها إلى مختلف أشكال

تمنعنا من التراجع في وقت تشتد فيه الحاجة إلى التفاهم. وأود أن أتناول ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولاً، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار موقفاً قويا ضد التعصب بجميع أشكاله. واليوم ليس استثناء. وفي بلد تتعايش فيه أكثر من ٢٠٠ جنسية، نفهم أهمية تعزيز التسامح لصالح الجميع. وينبغي ألا يواجه أي شخص التمييز أو التحيز على أساس جنسيته أو عرقه أو دينه. وفي هذا الشهر، افتتحنا في أبو ظبي بيت العائلة الإبراهيمية، وهو مجمع مشترك بين الأديان يضم مسجداً وكنيسة وأول كنيس يهودي في بلدي ومرفقاً تعليمياً. إنه تعبير ملموس عن التعايش السلمي وبيان عن الاحترام الكبير الذي نكنه للوئام بين الأديان. إن الأعمال التي تسترشد بالخوف والكراهية غير العقلانيين لأي مجموعة تتعارض مع إنشاء مجتمعات متماسكة ومزدهرة. ولذا نعتقد أنه من المهم التصدي للتعصب وخطاب الكراهية، كلما وأينما ظهر.

ثانياً، تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية جماعية عن ضمان أن يصبح احترام الآخرين هو المعيار العالمي. وكما تكرر هنا اليوم، لا نزال نشهد ازدياد التحريض على خطاب الكراهية في جميع أنحاء العالم. وفي كثير من الأحيان، شهد المجلس التعصب في مناطق النزاع الذي وصل إلى أقصى الحدود وأدى إلى إزهاق الأرواح وتدمير المجتمعات المحلية ومحو التاريخ. وعندما يتم إسكات المدافع في نهاية المطاف، يمكن للتعصب وعدم التسامح أن يعوقا تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع والسلام المستدام. وتحققاً لتلك الغاية، نعتقد أنه يجب على المجلس أن يضاعف جهوده للتصدي لانتشار خطاب الكراهية والتعصب، بما في ذلك من خلال التكنولوجيا الحديثة. ففي مناطق النزاع، يشكل الاستخدام الخبيث للتكنولوجيا لنشر خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة تحدياً صعباً بشكل خاص.

ثالثاً، إن موضوع اليوم تكبير بأنه يجب على المجلس أن يعطي الأولوية لحل النزاعات، وفي نهاية المطاف، وقف الأعمال القتالية في أوكرانيا. ويجب أن يكون هدفنا هو التوصل إلى سلام عادل ودائم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف من أجل تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وإلى جانب الأثر الإيجابي الذي أحدثته

غير المرئية التي سببتها هذه الحرب الدموية ستستمر لسنوات، وربما حتى لعدة أجيال.

لقد أظهر لنا التاريخ الحديث بطريقة صارخة ومرعبة ثقل الكراهية والإقصاء، فضلاً عن قدرتهما الخبيثة على تأجيج ومفاجمة العنف بين الأجيال وإغراق البشرية في أعماق الرعب. وأود أن أدعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس والامتناع عن جميع السلوكيات الاستفزازية أو التحريض على الكراهية. وأي عمل يحتمل أن يؤدي إلى تفاقم الكراهية بين الشعوب يسهم في إبعاد الأطراف عن الحل السياسي لأنه يهدد بشكل خطير بناء سلام دائم قائم على مبدأ التعايش السلمي.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على التزام الأمين العام المستمر بمكافحة خطاب الكراهية، على النحو الوارد في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/٧٥/٩٨٢)، وكذلك في استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، التي أطلقت في عام ٢٠١٩.

وأحث أطراف النزاع على التحلي بالمسؤولية إزاء هذه الأهداف النبيلة وتنفيذها والتقيّد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر اللغة المهينة أو التمييزية التي تستهدف الدين أو الأصل العرقي أو الجنسية أو العرق أو اللون أو النسب أو الجنس أو أي شكل آخر من أشكال الهوية. ومن الصعب تصور بناء سلام دائم في غياب تلك القيم الأساسية لاحترام الإنسان.

وأذكر أيضاً بأننا احتفلنا في حزيران/يونيه باليوم الدولي الأول لمكافحة خطاب الكراهية، وأذكر أيضاً باتخاذ الجمعية العامة القرار بشأن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح (قرار الجمعية العامة ٧٦/٦٩). ويسعى ذلك القرار إلى مكافحة التمييز وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، أكرر مناشدة بلدي المستمرة والثابتة لأطراف النزاع أن تجلس إلى طاولة المفاوضات من أجل الاتفاق على حل سياسي لهذه الحرب. فسلام الغد يبدأ اليوم.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
إن كرهأي مجموعة على نحو غير معقول ممارسة تشل العقل. فهي

مستقلة ورفضها الرضوخ لإرادة روسيا وإعطاء أرضها لروسيا. وفي السعي وراء أراضي أوكرانيا، قتلت المؤسسة العسكرية الروسية وجرحت عشرات الآلاف من الأوكرانيين وشردت الملايين. كانت هناك تقارير واسعة الانتشار عن الفظائع، حيث سجل مكتب المدعي العام لأوكرانيا أكثر من ٧٠ ٠٠٠ جريمة حرب محتملة حتى الآن.

وتعرضت مئات المباني السكنية الأوكرانية ومحطات القطارات والمستشفيات والمدارس للقصف. ونُهبت الممتلكات الثقافية الأوكرانية، ودُمّرت مواقع التراث الثقافي. وأكثر من ذلك: تُطلق حكومة بوتين، لبناء الدعم المحلي لحربه، الدعاية بشأن أوكرانيا لتجريد الناس الذين تقتلهم من إنسانيتهم ونزع الشرعية عن البلد الذي تغزوه، كل ذلك فيما تدعي زورا أن روسيا هي الضحية بطريقة أو بأخرى.

وخلال الفترة التي سبقت الغزو، وصف الرئيس بوتين أوكرانيا بأنها "معادية لروسيا" بشكل لا يمكن قبوله وأعلن أنها "جزء لا يتجزأ من تاريخ روسيا وثقافتها وفضائها الروحي". وسمعنا منذ ذلك الحين ادعاءات كاذبة لا هودة فيها، بما في ذلك من الرئيس بوتين، بأن أعضاء الحكومة الأوكرانية "نازيون جدد"، ومن الرئيس السابق ميديفيد بأن الأوكرانيين "حثة وغربو الأطوار" و "صراصير" و "خنازير تتخر". وقد تعتقد الحكومة الروسية أن هذه الدعاية ستساعد في الداخل في تبرير التضحية بأرواح عشرات الآلاف من الجنود الروس.

ولكن العواقب على المدنيين الأبرياء، وعلى أوكرانيا كدولة قومية، وعلى بقية العالم، كارثية.

إن روسيا لا تتعرض للهجوم. ولا يوجد سوى معتد واحد في هذا السياق. ولذلك، يجب علينا جميعا أن نطلب من الحكومة الروسية بوضوح شديد أن توقف تشغيل آلتها الحربية وأن توقف الغزو وأن توقف القتل وأن توقف الدعاية.

السيدة ديم لايبيل (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

بالدعوة إلى عقد جلسة اليوم وادعاء التعرض للتمييز، تحاول روسيا مرة أخرى صرف انتباهنا عن الفظائع والانتهاكات التي تواصل

المبادرة على الأمن الغذائي العالمي، فإن وجودها ذاته يبشر بالحوار البناء حتى في خضم النزاع.

إن النظرة العالمية التي تدعم كراهية الأجانب لا تخدم أحدا. وفي أوقات النزاع، تديم تلك النظرة دورة العنف وتشيطان ثقافات بأكملها وتحرض ضد المدنيين وتعاقب الأفراد. ويجب أن نظل يقظين ضد جميع مظاهرها، من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكل بالإنكليزية): إن رهاب روسيا عذر من قائمة متزايدة من الأعدار التي تستخدمها روسيا لتبرير حربها في أوكرانيا. وأختلافهم للكثير من تلك الأعدار هو في حد ذاتها مؤشر جيد على أنهم يعرفون أن أيا منها لا يصمد أمام التدقيق الكامل. ولكن اسمحو لي أن أكون واضحا على أي حال، باسم المملكة المتحدة، واسمحو لي أن أقولها بالروسية:

(تكل بالروسية)

نحن لسنا كارهين للروس. وهناك روابط تاريخية بين بلدينا. لقد قاتلنا معا في حربين عالميتين. ويحترم بلدنا بشدة التراث الثقافي الغني لروسيا. لقد درست اللغة الروسية وتاريخها وأدبها الممتاز لمدة سبع سنوات.

(تكل بالإنكليزية)

ولا نريد لروسيا أن تقشل كدولة، كما يدعي الوفد الروسي أحيانا. بل على العكس تماما، في الواقع. نريد لروسيا أن تكون دولة مزدهرة ومستقرة، دولة لا تحاول ضم جيرانها وغزوهم بشكل غير قانوني.

إن ما تريده أوكرانيا، وما نريده جميعا، هو السلام تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. والمشكلة في أوكرانيا اليوم ليست ناجمة عن رهاب روسيا. والسبب فيها هو رغبة الرئيس بوتين في ضم دولة ذات سيادة، في انتهاك لأهم المبادئ الأساسية للميثاق.

وعندما تشكو الدولة الروسية من رهاب روسيا، فإن ما تعترض عليه في الواقع، بكل بساطة، هو تصميم أوكرانيا على البقاء دولة

سياق، سواء كان ذلك في حالات السلم أو النزاع، وبغض النظر عن مصدرها.

ويجب علي أيضا أن أرفض الروايات الضارة التي تؤدي إلى تفاقم النزاع. ويستوجب هذا الخطاب المزيد من الشجب عندما يسعى إلى تبرير العنف المسلح.

هل هناك أي عمل يفوق الحرب في بث كراهية الأجانب أو في التحريض على الازدراء أو التجريد من الإنسانية؟ فبالإضافة إلى إزهاق الأرواح البشرية وتدمير البنية التحتية المدنية ووسائل العيش، تؤثر الحرب على التمتع الكامل بالحقوق والحريات الأساسية وتشكل ثغرة تتيح انتهاك وتجاوز تلك الحقوق.

أخيرا، ولكي لا تزهق أرواح المزيد من الأوكرانيين أو الروس، تدعو إكوادور الاتحاد الروسي إلى سحب قواته العسكرية من الأراضي الأوكرانية داخل حدودها المعترف بها دوليا ووقف الأعمال القتالية، وفقا لما يقتضيه قرار الجمعية العامة دإط - ٦/١١، بشأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا، والذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٣ (انظر A/ES-11/PV.19).

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على حضور جلسة اليوم.

في حزيران/يونيه من العام الماضي، عقدت ألبانيا جلسة لمجلس الأمن بشأن التحريض على العنف المفضي إلى جرائم فظيعة (انظر S/PV.9069). وأشرنا إلى أمثلة تاريخية على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها اللغة والخطاب إلى مذابح وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم عدوان وإبادة جماعية. فالمحرقة التي ارتكبت ضد اليهود قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها والمذابح في رواندا والإبادة الجماعية في سربريننتسا والجرائم الجسيمة والتطهير العرقي في كوسوفو، كل ذلك لم يأت من العدم. فقد كان مُخططا لها من خلال برامج مفصلة تستند إلى عناصر مشتركة: كلمات اختيرت عمدا لتجريد الآخر من إنسانيته، والتي سيعقبها بعد ذلك إراقة الدماء.

ارتكابها في أوكرانيا. وهذه الاستراتيجية ليست جديدة. فقد سعت روسيا باستمرار، منذ بداية حريها العدوانية، إلى تشويه الواقع. وهذه الاستراتيجية الدعائية ببساطة لا تجدي نفعا. ولن تتجح روسيا في تبرير حريها غير المبررة من خلال الترويج لأسطورة رهاب روسيا المزعوم. فهذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة ومن ثم فهي لا تستحق مزيدا من النظر.

إن الحقيقة هي أن روسيا تشن حربا غير قانونية وغير مبررة ضد دولة ذات سيادة، هي أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والحقيقة هي أن هناك معتد، هو روسيا، ينكر مسؤولياته، ومعتدى عليه، هو أوكرانيا، التي تدافع عن نفسها وتسعى إلى رسم طريق نحو سلام عادل ودائم، والتي اقترحت خطة سلام تؤيدها. ويتوافق مع هذا العدوان انتهاكات جسيمة تشكل جرائم حرب وحتى جرائم ضد الإنسانية: القصف العشوائي والإعدام بإجراءات موجزة وأعمال التعذيب والعنف الجنسي المستخدم كسلاح حرب وعمليات اختطاف وترحيل الأطفال الأوكرانيين.

ورسالتنا اليوم هي أن عزمنا أقوى من أي وقت مضى وأنا سنقف إلى جانب أوكرانيا طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك. ولن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبتها القوات الروسية ومؤيديها من مجموعة فاغنر في أوكرانيا. وسنواصل التأكد من تحقيق العدالة للضحايا ودعم جهود المحاكم الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية لتحقيق تلك الغاية، ولأن ضمان عدم تكرار هذه الجرائم ضرورة حتمية للأمن الدولي.

ويجب على روسيا ببساطة سحب جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا والاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة سانشيس إسكييرو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): استمعنا بعناية إلى مقدمي الإحاطات.

يود وفدي أن يؤكد من جديد رفضه الثابت لجميع أشكال التمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في أي

روسيا. فالعالم ليس مستعدا لقبول العدوان أو ضم الأراضي بالقوة أو الجرائم أو عدم احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأي شيء آخر، كما نسمع، جيد للاستهلاك المحلي الروسي.

ولم تتجح الدعاية الروسية في إقناع أحد بالأسباب الروسية المزعومة لحربها التي اختارت شنها. كما تفشل روسيا بشكل متزايد في خداع مواطنيها وإيهامهم بأنها تنتصر. ولم تتجح إلا في إساءة استخدام المجلس ووقته وموارده، بطرق متكررة، بفدائف فارغة تبدو جوفاء.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة الذين تفضلوا بعرض آرائهم على مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر اليوم. ونشكرهم بصفة خاصة على الطريقة التي أظهرت بها وجهات نظرهم الفريدة أنه، أننا إذا قدمنا نفس المجموعة من الحقائق لأشخاص مختلفين، فإنهم قد يفسرون تلك الحقائق نفسها بطرق مختلفة. لذلك نحث جميع أعضاء المجلس على مواصلة التركيز على الجهود الرامية إلى حل العدوان على أوكرانيا ومعالجة شواغل شعب أوكرانيا الذي لا يزال يعاني اليوم من حرب لم يسع إليها ولا يستطيع التوقف عن حوضها.

وبينما لا نقلل من احتمال أن تكون الشواغل المفهومة لنزعة الكراهية لدى روسيا سببا أساسيا للإجراءات التي تتخذها بعض الأطراف في الحرب، فإن تقييماتنا لا تقودنا إلى استنتاج أن هناك إجراءات منظمة واسعة النطاق تتخذها الدولة ضد المواطنين الناطقين بالروسية في أوكرانيا أو أن هناك مجموعة من المسائل التي يمكن وصفها بشكل جماعي على أنها تعبر عن كراهية للروس وأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

في واقع الأمر ما زلنا نكافح - عند مراجعة التسلسل الزمني للأحداث منذ ضم القرم في عام ٢٠١٤ واندلاع النزاع في منطقة دونباس في نفس العام وشن عدوان واسع النطاق على أوكرانيا في شباط/فبراير من العام الماضي - لتحديد سبب وجود ثابت يمكن أن يشكل أساسا لتبرير جميع الأفعال التي انتهكت سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية علاوة على السعي إلى تقويض ميثاق الأمم المتحدة.

ولأسف، ما زلنا نشهد نفس الحالة اليوم. إن العدوان العسكري الروسي غير المبرر في أوكرانيا يأتي بعد سنوات من الخطاب العدواني على جميع مستويات الدولة الروسية والذي أكد أساسا أنه لا توجد لغة أو ثقافة أو كنيسة أوكرانية وأن أوكرانيا ليس لها تاريخ وأنه لا ينبغي أن يكون لها مستقبل.

وتشير المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بوضوح إلى

”قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه“.

والدعوات إلى محو الهوية الأوكرانية هي تحريض على ذلك القصد، أي ”التدمير الكلي أو الجزئي“ للأمة الأوكرانية. وأعقب هذا الخطاب فظائع وجرائم ضد المدنيين وعمليات ترحيل واسعة النطاق وتدمير للبنية التحتية الاستراتيجية والمواقع الثقافية والتراث.

وفي حين أن التحريض غير المشروع والمتعمد على العنف قد تسبب في أضرار لا يمكن جبرها ويستخدم لتبرير حرب ظالمة، فإن الكارهين لم ينجحوا في تحقيق أهدافهم. ففي الواقع، صار الأوكرانيون اليوم أكثر اتحادا من أي وقت مضى. وقد انضوا تحت لواء أخوة وطنية مثالية، وهم يدافعون ببطولة عن بلدهم واكتسبوا الاحترام والتضامن القوي على المستوى العالمي.

وكان العالم واضحا في التمييز بين الخطأ والحق، والجناة والضحايا. ومرة أخرى، قبل بضعة أسابيع، صوتت ١٤١ دولة عضوا في الأمم المتحدة في الجمعية العامة لإدانة العدوان الروسي ودعت إلى السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة دإط-١١/٦).

وليس من السهل تسويق هذه الإدانة الشديدة والصريحة للرأي العام الروسي، الذي يُغذى على الدعاية المتزايدة لجميع أنواع نظريات المؤامرة. وقد نُقل الجمهور الروسي إلى واقع مواز، حيث يُقدم أي شيء يساعد الروس على تقمص دور الضحية باعتباره جيدا. والعزلة المفروضة ذاتيا بسبب السياسات الخاطئة والشاذة ليست نتيجة لرهاب

الحالات. إن الضربات الصاروخية الموجهة ضد المناطق المأهولة بالمدنيين والاتجار بالأشخاص والتعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع من بين أشكال أخرى من الانتهاكات التي وقعت خلال الـ ١٣ خطيرة الماضية جرائم خطيرة وتتناقض تماما مع هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحرية الناس وحمايتهم في جميع أنحاء العالم.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء مسار الحرب وتصاعد الأعمال العدائية التي تبعدنا أكثر عن التطلع المشترك إلى السلام في أوكرانيا. وإذ نكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والانسحاب غير المشروط للقوات الروسية فإننا نشدد على مبادئ قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي والتزامات الأطراف المتحاربة بالتقيد الكامل بها.

كما نجدد دعونا للتحقيقات والعمليات الجارية التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد هوية مرتكبي جميع الانتهاكات بغية مساءلتهم عن أفعالهم أو تقاعسهم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. إن عالمنا لا يسمح بالإفلات من العقاب في مواجهة مثل هذه الانتهاكات الفظيعة المرتكبة في أوكرانيا.

سنواصل حث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لمساعدة الأطراف على حل النزاع عن طريق قنوات الدبلوماسية والحوار. ونؤكد من جديد أيضا دعونا للموقف القائل بأنه يجب أن يستند تحقيق السلام العادل والسلمي والشامل في أوكرانيا إلى مبادئ القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فأكثر من أي عامل آخر لا يزال العدوان المستمر والأعمال العدائية يعقدان ويسدان آفاق التوصل إلى حل حسن التوقيت للحرب في أوكرانيا. وبالتالي نحث الاتحاد الروسي على إعادة النظر في نهجه العسكري إزاء النزاع والاستعداد عوضا عن ذلك لإيجاد حل عن طريق الحوار والمفاوضات.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم.

عوضا ذلك فما أن نزعنا الحُجُب عن الحجج لتبرير مثل هذه الأفعال حتى توصلنا إلى استنتاج معقول مفاده أنها تخفي سعي جار أكبر إلى فرض هيمنتها على جاره الأصغر بالقوة. وكما قلنا في الماضي فإن مسارهذه الإجراءات لا يمكن أن يكون مقبولا في سياق العلاقات الدولية. وتظل إدانتنا لهذه الإجراءات كما هي نفسها سواء حدثت في الشرق أو في الغرب.

بالنسبة لغانا فلا شك أننا نعارض بشد انتهاكات حقوق جميع الناس وحريةهم ونعتقد اعتقادا راسخا أن الآليات الدولية من قبيل مجلس حقوق الإنسان ومجلس أوروبا ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية توفر القنوات المناسبة للتصدي لانتهاكات حقوق أي مجموعة من السكان. إن اللجوء إلى هذه الهيئات المأذون لها أمر هام لأنه يساعد على استقرار نظامنا الدولي ويكفل مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للأفراد المتضررين.

وكما نعلم جميعا وتعهدنا بالتقيد بذلك، فإن إعمال مبدأي السيادة وعدم التدخل بموجب القانون الدولي يفرضان قيودا على جميع الدول من أن تعطي لنفسها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ونعتقد أن اختيار الاتحاد الروسي استخدام القوة ضد أوكرانيا يزيد بشكل مفرط على أي تهديدات يرى أنها ناشئة عن هجمات عرقية ضد الناطقين بالروسية، الذين هم مواطنون أوكرانيون أساسا. وإذا مددنا نطاق تلك الحجة فيمكننا أن نتصور أن هناك احتمالا لاتساع نطاق الحرب في معظم أنحاء العالم. ونعتقد أنه لا يمكن أن يكون ذلك هو العالم الذي نتطلع إليه أو أنه سيكون العالم الذي يناسب الأشخاص الذين نسعى إلى حماية مصالحهم. وكما أكدنا في جلسات المجلس السابقة، فليس هناك مبرر للعدوان على سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الحرب في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المدنيين والعسكريين. كما تشير الأدلة المتزايدة إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة قد تشكل جرائم حرب في بعض

الدولي الإنساني. ويجب أن نضاعف جهودنا لكفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات. ويجب أن يشمل ذلك تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة والعنف الجنسي فضلا عن اختطاف الأطفال وإبعادهم قسرا. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة ومساءلتهم دون تأخير.

يجب أن يتحمل المعتدي النتائج القانونية لأفعاله غير المشروعة دوليا، بما في ذلك جبر الضرر الناجم عن تلك الأفعال. بدايةً تؤيد مالطة فكرة إنشاء سجل للأضرار بوصفه سجلا للأدلة والمعلومات المتعلقة بالمطالبات بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر أو الإصابات الناجمة عن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم مالطة الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها الدولية المعترف بها، فضلا عن حقها المشروع في تقرير سياستها الخارجية والأمنية وجهودها الدبلوماسية في المحافل الدولية، فضلا عن حقها في الدفاع عن النفس. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف حربه وسحب قواته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا ومن حدودها المعترف بها دوليا مع السعي إلى الحوار والدبلوماسية بوصفهما الأداتين الوحيدتين اللتين يمكنهما تحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيدة باومان - بريسولين (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): نحيط علما بالملاحظات التي أدلى بها مختلف مقدمي الإحاطات اليوم. وأود أن أبدأ بمناقشة التطورات الأخيرة في أوكرانيا. في الأسبوع الماضي، تعرضت أوكرانيا لواحدة من أعنف الهجمات بالصواريخ والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد منذ بداية الحرب. وأودت تلك الضربات بحياة المزيد من الأشخاص وألحقت أضرارا بالبنية التحتية للطاقة وغيرها من المرافق في كييف وأماكن أخرى من البلد. وسويسرا تدين تلك الهجمات. ونذكر بأن الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويقول قول مأثور قديم أن الضحية الأولى للحرب هي الحقيقة. وتشدد سويسرا على أهمية الامتناع عن الدعاية وخطاب الكراهية واللغة

تعدُّ جلسة اليوم محاولة أخرى من جانب الاتحاد الروسي لصرف الانتباه عن الأحداث المروعة الجارية في أوكرانيا ومسعى خبيث لتبرير ما لا يمكن تبريره. وتكرر مالطة إدانتها بأشد العبارات الممكنة لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. إن هذه الحرب الوحشية التي شُنت دون مبرر وبدون أي استقزاز عسكري تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. كما أنها سببت لأوكرانيا وسكانها معاناة هائلة ودمارا وبؤسا استمر لأكثر من عام. ومما يثير القلق الشديد أن العدوان قد شن في ازدياد وتجاهل تامين للقانون الدولي والنظام القائم على القواعد، ناهيك عن المبادئ التي ينبغي أن تتمسك بها دولة عضو دائم في المجلس.

لقد سمعنا اليوم المزيد من السرديات الهادفة إلى تصوير الضحية على أنها المعتدي والمعتدي على أنه الضحية. بيد أن الحقائق تبدو واضحة للجميع. ففي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ غزا الاتحاد الروسي دولة جارة في انتهاك لسيادتها وسلامة أراضيها علاوة على إشعال الحرب مرة أخرى في أوروبا.

تأسف مالطا لنشر المعلومات المضللة والخاطئة من قبل وسائل الإعلام الروسية والقادة الروس في محاولة لتبرير الحرب على أوكرانيا. ولكن فلنكن واضحين: إن أي إيديولوجيات تشجع العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وجميع أشكال التعصب الأخرى لن تجد سوى أشد الإدانة من جانبنا في مختلف المناسبات. ونشدد على أن موقفنا يستند إلى إيماننا العميق والمبدئي بأنه لا بديل عن تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد في عالمنا المعاصر.

علاوة على ذلك نحث على التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. كما ندعو روسيا إلى احترام أمر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في القضية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وإذ نعود إلى الحالة الإنسانية في أوكرانيا فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون

النزاع على فتح الباب بسرعة أمام تسوية سياسية للأزمة والحفاظ بشكل مشترك على السلام في أوروبا.

وقد أصدرت الصين مؤخرا ورقة تحتوي على موقفها من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، تتضمن ١٢ اقتراحا، بما في ذلك مقترحات بشأن احترام السيادة ووقف الأعمال العدائية واستئناف محادثات السلام ووقف الجزاءات الأحادية، من بين أمور أخرى. وعلى ذلك الأساس، نحن مستعدون لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في الدفع باتجاه التوصل إلى حل سياسي للأزمة الأوكرانية.

ثمة نقش على الجدار الحجري أمام مقر اليونسكو وهو جملة بعدة لغات تنص على: "بما أن الحروب تبدأ في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن يبنى الدفاع عن السلام". ولوقف الحروب، يجب أن نقضي على القطيعة والتحيز والكراهية، وأن نزرع بذور السلام والتضامن والصدقة في قلوب الناس. ولكن من المؤسف أن هناك العديد من حالات الكراهية ضد عدد من البلدان والأديان والأعراق في العالم اليوم. وينبع بعضها من الشعور بالتفوق الحضاري والنظرة التاريخية الضيقة، في حين أن البعض الآخر نتاج للصدامات الجيوسياسية والمواجهات الإيديولوجية. وغالبا ما يصبح ذلك الرهاب الفرضية المنطقية والذريعة السياسية التي تخلق من خلالها بعض البلدان أعداء وهميين وتلفق نظريات التهديد وتسعى إلى الاحتواء والقمع وإثارة الانقسامات والمواجهة. وبدافع من هذه الكراهية، التي هي على أي حال مضللة، تتضخم الاختلافات بشكل مصطنع ويبالغ في الخلافات إلى الحد الذي يتم فيه إهمال المصالح المشتركة وتعزيز التوترات وإدامتها. ونتيجة لذلك، ينجر العالم إلى مستقع النزاعات والمنازعات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أنه منذ بعض الوقت، يبدو أن السياسيين في بلد معين قد أصيبوا بحالة كراهية الصين. إنهم مليئون بالتحيز وجنون العظمة بشأن الصين، ويبيعون القلق ويحرضون على التوترات. وتشكل كراهية الصين هذه سوء فهم للصين، فضلا عن سوء تقدير استراتيجي وتلاعب سياسي. إن أي سياسة تجاه الصين تهيمن عليها مثل هذه الكراهية للصين لن تؤدي إلا إلى تصلب

المتعمدة المثيرة للانقسام التي تؤدي إلى انعدام الثقة بين الشعوب والحكومات في جميع الظروف. وتعزز المعلومات المضللة والدعاية في الحرب ضد أوكرانيا عدم الثقة وتعمق الانقسامات وتزيد من العداء. إننا نعارض جميع المحاولات لتبرير العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، لأنها توجج التوترات وتستخدم لأغراض سياسية. ونذكر بموقف الجمعية العامة الثابت ضد الحرب، وكذلك قرار محكمة العدل الدولية الذي يأمر بانسحاب القوات الروسية الفوري من الأراضي الأوكرانية. وتستند إدانتنا الواضحة للعدوان العسكري إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي الساري وليست موجهة ضد الشعب الروسي. وتدين سويسرا ذلك الانتهاك الخطير للقانون الدولي وتؤيد تأييدا تاما سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وفيما يتعلق باحتمالات إيجاد حل سلمي وعادل ودائم - واستعادة الثقة في هذا الحل - نحث روسيا على وقف جميع عملياتها القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية من دون تأخير. فاحترام القانون الدولي والسعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية والالتزام بضمان المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي أمور أساسية لتحقيق ذلك الهدف. والمعلومات التي يتم تليفها ونشرها لإحداث ضرر لا يمكن أبدا أن تشكل أساسا لحوار صريح وبناء. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية خاصة عن الامتناع عن أي خطاب ضار ومعارضته بغية تعزيز السلام والتعاون.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد تشاطر مقدمو الإحاطات للتو آراءهم بشأن ظاهرة رهاب روسيا وعلاقتها بأزمة أوكرانيا. إن الأزمة الأوكرانية مستمرة منذ أكثر من عام منذ اندلاعها. وتثير طبيعة النزاع الذي طال أمده وتوسعه بشكل متزايد قلقا بالغا. وقد أكدت الصين، منذ اليوم الأول، أن الحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد الممكن لحل الأزمة. فيجب على المجتمع الدولي أن يبقى على المسار الصحيح من خلال تعزيز محادثات السلام ودعم روسيا وأوكرانيا في استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن ومن دون أي شروط مسبقة من أجل تخفيف حدة الحالة وخفض تصاعدها ومساعدة أطراف

فخلال العام الماضي، تحمل العالم عرضاً من الأعدار الروسية والمبررات السخيفة لحربها الاختيارية ضد أوكرانيا. وسمعا ادعاءات من روسيا بأنها ليست المعتدية وأنها تحاول وقف الإبادة الجماعية في شرق أوكرانيا وأنه يجب عليها إزالة النازية من حكومة أوكرانيا وأنه يجب عليها محاربة مدمني المخدرات وعبدة الشيطان.

وبغض النظر عن الأعدار المبهمة اليوم، فإنها لا تستطيع إخفاء حقيقة مفادها أن روسيا ليست الضحية كما تتظاهر. فالأدلة واضحة للعيان في باخموت وخاركيف وماريوبول وبوتشا والعديد من المدن الأوكرانية الأخرى. وإذا كان الوفد الروسي جاداً في تسليط الضوء على أشنع الجوانب وأكثرها إثارة للاشمئزاز في غزوه الوحشي لدولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة، فينبغي له أن يدعو إلى عقد جلسة لمناقشة العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها قواته. وينبغي أن يشرح للمجلس سبب قيام قواته بترحيل مئات الآلاف من الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، إلى روسيا. وينبغي أن يوضح لماذا عذبت قواته المدنيين أثناء الاحتجاز من خلال الضرب والصعق بالكهرباء والإيهام بالإعدام. وينبغي أن يشرح لماذا اغتصبت قواته المدنيين وارتكبت عمليات قتل بأسلوب الإعدام لرجال ونساء وأطفال أوكرانيين.

لقد أنشأت روسيا سلسلة من الدعايات في محاولة لتبرير حربها أمام المجلس خلال العام الماضي، بما في ذلك بعض نظريات المؤامرة السخيفة حقاً. والغرض من كل عذر هو إخفاء هدفها الحقيقي: محو دولة أوكرانيا المستقلة ذات السيادة عن الخريطة وإخضاع شعبها بعنف. وقد قال بوتين ما يساوي ذلك، نافياً أن أوكرانيا دولة وداعياً إلى عودة ما يسمى بالأراضي المفقودة. إن دفاع أوكرانيا عن النفس هو رد فعل مناسب وضروري على الغزو الروسي الخبيث والمزعزع للاستقرار والخطير. إنه رد ضروري على حرب عدوانية غير مشروعة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقد تسببت في معاناة وتجاوزات لا توصف لشعب أوكرانيا. ليست هذه هي المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تسعى فيها روسيا إلى إساءة استخدام مقعدها في المجلس لنشر المعلومات

عقلية لعبة المحصلة الصفرية وإدامة سياسة الاحتواء والقمع وتؤدي إلى نزاعات ومواجهات. لقد ألقى بالعالم بالفعل في حالة من الفوضى بسبب الأزمة الأوكرانية. هل تريد خلق أزمة أخرى لتغيير العالم إلى حد لا يمكن التعرف عليه؟

وينبغي لنا أن نكون ناضجين بما فيه الكفاية، مع تطور المجتمع البشري إلى النقطة التي وصل إليها اليوم، لنتمكن من الاستماع إلى أصوات مختلفة وتقبل أفكار وحضارات مختلفة. والعالم كبير بما يكفي لتنمو جميع البلدان وتحقق التقدم معاً. ونعتقد أن البشر حكماء وقادرون بما يكفي على التغلب على العديد من أنواع الكراهية هذه وإيجاد طريقة للتوافق مع بعضهم البعض من خلال الحوار بدلاً من المواجهات وتبني الشمولية بدلاً من الإقصاء. ومعاً، يمكننا بناء نموذج جديد للعلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المريح للجميع. والصين مستعدة لبذل قصارى جهدها بالتعاون مع جميع البلدان الأخرى لتحقيق ذلك الهدف.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا بعناية إلى مقدمي الإحاطات، ونود أن نشكر السيد سنايدر على عرضه الزاخر بالأفكار اليوم.

وترحب الولايات المتحدة بالمناقشات الجادة بشأن الآثار الضارة لخطاب الكراهية والخطاب الضار - ونأسف لأن جلسة اليوم فرصة ضائعة للقيام بذلك. لقد دعا الوفد الروسي إلى هذه الجلسة اليوم من خلال الادعاء بأن رهاب روسيا "أحد أكثر الجوانب بشاعة وإثارة للاشمئزاز في الأزمة الأوكرانية". هل يتعين علينا أن نأخذ ذلك البيان على محمل الجد، بينما تمطر الصواريخ الروسية المدن الأوكرانية وتقتل المدنيين، وبينما ترتكب القوات الروسية جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب المنهجي للمدنيين وقتلهم وتعذيبهم؟ في اللغة الإنجليزية، ثمة كلمة أفضل لوصف مثل هذا البيان - وهي تشمل كذلك ادعاء وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، في اجتماع مجموعة ال ٢٠ في وقت سابق من هذا الشهر، عندما قال إن هذه الحرب شنت بطريقة ما ضد روسيا، وليس العكس - وتلك الكلمة هي "إيهام".

إلى حل سلمي للنزاع، تمثيلاً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتكرر موزامبيق دعوتها جميع الأطراف المشاركة في النزاع والمجتمع الدولي ككل للعمل معاً لإيجاد حل سلمي وتفاوضي للنزاع الأوكراني. فمن الضروري أن ندعم جميع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

وفي الختام، تدعو موزامبيق مجلس الأمن إلى الوقوف متحداً في البحث عن السلام والاستقرار في العالم والالتزام بأن يكون وقاءً من سياسات الانقسام والكراهية، كلما وأينما ظهرت.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أدلي ببضع تعليقات موجزة فيما يتعلق بما سمعناه اليوم.

قام بعض زملائنا بمحاولة نشطة ولكنها غير مقنعة للاستشهاد بأمثلة على خطاب الكراهية حول أوكرانيا والأوكرانيين في وسائل الإعلام الروسية. إن التصريحات العاطفية لبعض علماء السياسة لدينا هي، أولاً، موقفهم الشخصي، وثانياً، لا تنطبق على الأوكرانيين بشكل عام ولكن على القوميين والنازيين الجدد وهي رد على آرائهم الكارهة للروس. ولا تنطبق المراجع والاستشهادات لأنها لا تشير إلى الأوكرانيين ولكن إلى سلطات كييف. وأود أن أسأل: متى كانت هناك دعوة واحدة من جانب روسيا أو المسؤولين الروس لمحو الهوية الأوكرانية من أوكرانيا أو مسحها عن الخريطة؟ لم يسمع أحد بمثل هذه الدعوة اليوم. نحن لا ندافع عن أنفسنا أو نحول الانتباه، كما قيل سابقاً. نحن لسنا قلقين على أنفسنا ولكن على الأوكرانيين، ونحاول شرح ما جلبه نظام كييف الإجرامي الحالي عليهم. حدث ذلك قبل وقت طويل من شباط/فبراير ٢٠٢٢.

وأمل ألا يساوي أعضاء مجلس الأمن بين آراء المحللين السياسيين وبيانات القيادة العليا لأوكرانيا وممثليها الرسميين - الرئيس، وأمين مجلس الأمن القومي والدفاع، وقادة منظمات السياسة الخارجية،

المضلة والنقد اللاذع. وعلى غرار ما حدث في اجتماع مجموعة الـ ٢٠ في وقت سابق من هذا الشهر، فذلك لا يقنع أحداً. فكل عذر منها لن يخفي حقيقة أن روسيا تسعى إلى تدمير جارتها وتحقيق طموحاتها التوسعية الإمبريالية. وسيواصل شعب أوكرانيا، وهو دولة مستقلة ذات سيادة وجزء من مجتمع الأمم المتحدة، دفاعه الشجاع عن بلده. وستقف الولايات المتحدة معه مهما طال ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

وأبدأ بتقديم الشكر إلى السيد فيشينسكي والسيد فاسيليتس والسيد سنايدر على إحاطاتهم.

وها نحن مرة أخرى نجد أنفسنا في هذه القاعة نناقش الأسباب الجذرية للنزاع في أوكرانيا وعواقبه، مع دخول النزاع عامه الثاني. وتعرب موزامبيق مرة أخرى عن قلقها إزاء استمرار تصعيد النزاع. ونظراً لبروزه وتأثيره العالميين، فإن الخطاب المشحون الشائع جداً يخاطر بتطبيع الكراهية والتحريض في أجزاء أخرى من العالم. إن الخطاب السام الذي يبرر العنف وتجاهل الآخر لا يخلق جواً من الخوف وعدم الثقة فحسب، بل يصب الزيت أيضاً على نزاع حاد ومدمر بالفعل. وهذا يجعل من الصعب التوصل إلى حل تفاوضي، ويجعل احتمالات التعايش السلمي أكثر بعداً. ولا يمكن للعالم ببساطة أن يسمح للحالة بأن تزداد تصعيداً.

وتود موزامبيق أن تذكّر جميع الأطراف بأن الخطب الرنانة والتحريض الضارين لا ينتهكان القانون الدولي فحسب، بل ينتهكان أيضاً مختلف قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة. وتدعو موزامبيق جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام لغة تحرض على العنف أو التمييز أو العداء ضد الأفراد أو الجماعات، وتحثها على تعزيز ثقافة التسامح والاحترام والتفاهم. وقال الأمين العام، الذي عاد لتوه من أوكرانيا: "يجب أن نرفض خطاب الكراهية والتحريض والتلاعب بالحقيقة التي تركز عليها العديد من الانقسامات في عالمنا".

ونحن جميعاً في هذه القاعة نتفق على أن الحرب لا يمكن أن تكون الحل. لذلك نحث القادة المعنيين على الالتزام الكامل بالتوصل

الوفد الروسي. ويظهر زخم روسيا عمل المجلس ضعفها واقتارها إلى الحجج الموثوقة. كما إنه مدفوع بالخوف من المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها وإدراك أن المساءلة وشيكة. وبوشا وإيربين وإيزيوم وماريوبول وعشرات الأماكن الأخرى التي بها مقابر جماعية للأبرياء برهان على قوة دعاية الحرب الروسية في تجريد الأوكرانيين من إنسانيتهم وإزالة أي ضمانات أخلاقية من عقلية الجنود الروس.

وتؤكد أوكرانيا من جديد أن الدعاية للحرب والكرهية القومية، التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، ضارة للغاية ومحظورة بموجب المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويتضمن تاريخ الماضي تنكيرا قويا بما حدث عندما شنت أمة واحدة، مسمومة بالدعاية التي تحرض على الكراهية، حربا للقضاء على أمم وشعوب أخرى. ففي عام ١٩٤٥، انتهت الحرب العالمية الثانية بالهزيمة العسكرية للنظام النازي وعملية ضمان المساءلة. ولم يكن كبار المسؤولين النازيين والقادة العسكريين والدبلوماسيين هم الوحيدون الذين حوكموا في محكمة نورمبرغ - فكذا كان الحال مع الدعايين. وكما قررت المحكمة في حكمها في مواجهة يوليوس شترايشر، كبير الدعايين النازيين،

”فقد أصاب العقل الألماني من خلال خطاباته ومقالاته، أسبوعا بعد أسبوع وشهرا بعد شهر، بفيروس معاداة السامية وحرص الشعب الألماني على أعمال الاضطهاد“.

وجعل النازيون مزاعم القمع ضد الألمان في الخارج واحدة من محاور دعايتهم. واستخدمت الادعاءات الكاذبة حول التمييز ضد الألمان كمبرر للتوسع العدواني والضم والفظائع. وتوضح أوجه التشابه العديدة مع مسار العمل الروسي، بما في ذلك في مجلس الأمن، بجلاء أن نظام الكرملين الإجرامي يجب أن يجد نفسه أيضا في الأرصفة بعد هزيمته العسكرية في أوكرانيا. وسيكون الأمر متروكا لمحكمة مقبلة لمساءلة جميع المسؤولين عن إصدار الأوامر الجنائية وتنفيذ تلك الأوامر وإخفائها عن الجمهور الداخلي والدولي. وينبغي لتلك المحكمة أيضا أن تيسر في روسيا عملية التكفير الأخلاقي والتكفير العميق في

والدبلوماسيون والحكام. وإذا نظرنا عن كثب في البيانات التي أدلى بها علماء وخبراء سياسيون أوكرانيون، فإن ما يمكن أن نستشهد به لن يكون مسموحاً به في هذه القاعة بسبب طبيعة تلك البيانات الدنيئة والبعيضة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البروفيسور سنايدر على تقديمه شرحا متقنا للغرض غير المتقن لصاحب مبادرة عقد جلسة اليوم. كما أشير إلى ممثل روسيا في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

لقد أكدت السلطات الأوكرانية أخيرا، يوم الأحد وبعد عملية تحديد دقيقة للغاية، هوية جندي أوكراني أسير، تم العثور على توثيق إعدامه الوحشي من قبل الروس فور قوله عبارة ”المجد لأوكرانيا“ وتعميمه على الإنترنت الأسبوع الماضي. وأود أن يعلن اسمه في القاعة بصوت عال وواضح - أولكسندر ماتسيفسكي من منطقة تشيرنيهيف. لقد كان رمزا للإخلاص لبلده وكرامته في مواجهة الموت. والكرامة، التي هي جوهر الروح الأوكرانية الآن، هي أيضا مصطلح يجب بالتأكيد تسمية مقابله الروسي على إنه عتيق في النسخ الحالية للمفردات الدبلوماسية الروسية. وقد ذكرتنا اللقطات المروعة لعملية القتل بأسلوب الإعدام مرة أخرى كيف تقتل الكراهية. إنها الكراهية الحقيقية التي تم تأجيحها عمدا لعقود - لا القصص الملفقة التي اضطرنا إلى الاستماع إليها في جلسة اليوم. وكانت تلك الكراهية تجاه أمة أوكرانيا بأسرها بمثابة الشرارة لغزو بلد ذي سيادة وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وسنناقش التطورات الأخيرة في الميدان في جلسة ستعقد يوم الجمعة، طلبت في وقت مبكر لضمان الإعداد السليم والمناقشة الموضوعية. ومن دواعي الأسف، وإن لم يكن مفاجئا، أن روسيا ردت مرة أخرى بإرسال رسائل غير مرغوب فيها وهجوم على مجلس الأمن عن طريق الحرمان من الخدمة. وذلك، في المجال السيبراني، نشاط ضار يهدف إلى التحميل الزائد وبالتالي شل حركة النظام عن طريق إغراقه بطلبات غير ضرورية. إنه وصف دقيق جدا لما يفعله

أدلي بها التلفزيون الحكومي الروسي هامة ليس فقط كتعبير عن السياسة الروسية ولكن كذلك، كما قيل، كإشارة إلى التحفيز على الإبادة الجماعية للسكان الروس. وذلك صحيح إلى حد أن مقدمي البرامج على التلفزيون الروسي أعربوا بأنفسهم عن مخاوفهم بشأن إمكانية محاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب. إنني أحيل ممثل الاتحاد الروسي إلى محفوظات الفيديو التي تنبثها القنوات التلفزيونية الحكومية الروسية.

وبالنسبة لأولئك الذين لا يتكلمون الروسية، أحيلهم إلى العمل الممتاز لجوليا ديفيس، التي جمعت أرشيفا لمواد الفيديو الروسية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالمصادر المتعلقة بالفظائع الروسية الفعلية في

أوكرانيا، فإن أبسط شيء يمكن القيام به هو السماح للصحفيين الروس بالإبلاغ بحرية من أوكرانيا. وبالنسبة لأي شخص آخر، فإن أبسط شيء يمكن القيام به هو زيارة أوكرانيا، وهي أرض بها رئيس ثنائي اللغة منتخب ديمقراطياً، يمثل أقلية قومية، وسؤال شعب أوكرانيا عن الحرب سواء بالأوكرانية أو الروسية. فالأوكرانيون يتكلمون كلتا اللغتين ويمكنهم الإجابة باللغتين.

ورأى ممثل الاتحاد الروسي أنه من المناسب مهاجمة مؤهلاتي.

وأنا أعتبر ذلك بمثابة وسام اعتزاز وعنصر صغير جداً في هجوم أكبر على الثقافة الروسية. لقد كرّس عملي، من بين أمور أخرى، لتأريخ القتل الجماعي للروس، بما في ذلك في حصار لينينغراد. وكنت فخوراً على مدار مسيرتي المهنية بالتعلم من مؤرخي أوكرانيا وبولندا وأوروبا بشكل عام، وكذلك من مؤرخي روسيا. ومن المؤسف أن أفضل مؤرخي روسيا - وأفضل علماء روسيا بشكل عام - لا يسمح لهم بممارسة تخصصاتهم الآن. ومن المؤسف أن منظمات مثل ميموريال، التي قامت بعمل بطولي في التأريخ الروسي، يتم تجريدها الآن في روسيا.

لأسف تمنع قوانين إحياء الذكريات في روسيا إجراء مناقشة

مفتوحة للتاريخ الروسي. من المؤسف أن كلمة "أوكرانيا" قد تم حظرها من الكتب المدرسية الروسية. وبصفتي مؤرخاً لروسيا، أتطلع إلى اليوم الذي يمكن فيه إجراء مناقشة حرة لتاريخ روسيا الرائع.

دور ذلك البلد وجيشه في الفظائع التي ارتكبت في أوكرانيا. وإذا كان هذا التفكير مدعوماً بالمحاكمات والذكريات والتعليم والتعويضات، فإنه سيؤدي إلى عودة روسيا إلى أسرة الدول المتحضرة والتزامها بعدم تكرار أهوال الحرب ضد أوكرانيا. ولكي يحدث ذلك، ينبغي أن نكفل عدم إفلات المسؤولين عن جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من العدالة.

وفي ذلك الصدد، تدعو أوكرانيا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في عملية ضمان العدالة لجميع ضحايا العدوان الروسي ومحاسبة الجناة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سنايدر للرد على التعليقات.

السيد سنايدر (تكلم بالإنكليزية): لقد كان من دواعي سروري أن أكون معكم، السيد الرئيس، وبين الدبلوماسيين.

رأى الممثل الروسي أنه من المناسب أن يسألني عن المصادر، ويسعدني جداً أن ألتزم بذلك. وإذا كان لنا أن نهتم بمصادر تصريحات كبار المسؤولين في الاتحاد الروسي، فإنني أحيل الممثل الروسي إلى الموقع الشبكي لرئيس الاتحاد الروسي، الذي سيجد فيه خطابات لرئيس الاتحاد الروسي، ينكر فيها وجود أوكرانيا على أساس أن أوكرانيا اخترعها النازيون والشيوعيون وأن أحد الفايكنج عمد نفسه قبل ١٠٠٠ سنة. وأنا لا أعلق على الصلاحية التاريخية لتلك الحجج. إنني أشير ببساطة إلى أنها مسألة علنية وأنها تصريحات رئيس الاتحاد الروسي. وبالمثل، أدلى ديمتري ميدفيديف، عضو مجلس الأمن الروسي، مراراً وتكراراً على قنواته على تطبيق تلغرام بأنواع تصريحات الإبادة الجماعية المباشرة التي نوقشت اليوم.

وفيما يتعلق بالتلفزيون الحكومي الروسي، من المهم جداً أن أشير إلى أنني اقتبست ببساطة من التلفزيون الحكومي الروسي، وهو جهاز تابع للدولة الروسية. وكما قال رئيس الاتحاد الروسي نفسه، فإنه يمثل المصالح الوطنية الروسية. ولذلك فإن التصريحات التي

مختلفة للرد على البروفيسور سنايدر. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فاسيليتس للرد على التعليقات.

السيد فاسيليتس (تكلم بالروسية): طلب السيد سنايدر تعليقا من ممثل لأوكرانيا.

أنا ممثل للشعب الأوكراني، أنا مواطن أوكراني. أنا رئيس حزب سياسي يتألف من عشرات الآلاف من الأوكرانيين، حزب حضره نظام زيلينسكي لأنه حزب معارض يدافع عن السلام والوحدة مع الشعوب السلافية.

يبدو أن السيد سنايدر يمثل بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، التي، للأسف، أصبحت طرفا في النزاع في أوكرانيا.

لقد تكلم كثيرا عن بوتشا وإيربين وبوروديانكا. وأود ببساطة أن أذكر السيد سنايدر بأن بوتشا وإيربين وبوروديانكا هي المدن التي عانت نتيجة للقصف المدفعي الذي شنته بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي بينما كانت القوات الروسية هناك. وقصفت بوتشا وإيربين وبوروديانكا بانتظام باستخدام مقذوفات وأسلحة منظمة حلف شمال الأطلسي. بالطبع، نتيجة لذلك القصف عانى الناس، وكان هناك دمار شامل أيضا. كثيرا ما زار العديد من السياسيين الغربيين بوتشا وإيربين وبوروديانكا لالتقاط الصور وتكلموا عن الكيفية التي سعيون بها بناء تلك المدن. لقد مر عام ولم يخصص سنت واحد لذلك. وبالطبع يقيم السكان في بوتشا وإيربين وبوروديانكا الآن الحواجز في الطرق حتى يذكرهم أولئك السياسيون الأوروبيون والأمريكان والبريطانيون - ولكن لسبب ما، لا أحد ينصت لهم. ولسبب ما، يقول الجميع إن مدفعية منظمة حلف شمال الأطلسي لم تستخدم لقصف تلك المدن. وهذا بالتأكيد محض كذب. هذا ليس سوى تعليق من مواطن أوكراني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فاسيليتس على توضيحاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

وفي معرض الحديث عن التاريخ، نفى الممثل الروسي وجود شيء من هذا القبيل. أود أن أنصحه بالإطلاع على أعمال ممتازة لمؤرخين على دراية باللغتين، مثل زميلي، سيرجي بلوخي، في جامعة هارفارد. وأود أن أنصح الجميع، بشكل عام، بالانضمام إلى الصف المفتوح الذي أدرسه في جامعة ييل، الذي سيوضح النقطة المتعلقة بالتاريخ الأوكراني بطريقة أبلغ بكثير مما أستطيع الآن.

ولكن الأهم من ذلك، أود أن أشكر الممثل الروسي على مساعدتي في توضيح النقطة التي كنت أحاول إثارتها في بياني السابق. لا يجوز لممثل بلد أكبر أن يقول لممثل بلد أصغر إن بلده ليس له تاريخ. وما قاله الممثل الروسي هو أنه كلما ادعى الأوكرانيون - تاريخيا أو في الوقت الحاضر - أنهم حاضرون، فهذا معاداة روسيا. وكما كنت أحاول أن أقول، هذا سلوك استعماري. ولا يحق للدولة الكبرى أن تقول إن الدولة الصغيرة ليس لها تاريخ. الادعاء بأن بلدا ما ليس له تاريخ هو خطاب كراهية يحث على الإبادة الجماعية. ومن هذا المنطلق، ومن هذا المنطلق وحده، أعتقد أن هذه الجلسة كانت مفيدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سنايدر على توضيحاته.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لن أجادل البروفيسور سنايدر.

وذلك لأنه، أولا، لم يرد على السؤال الذي طرحته، بل قدم ببساطة إحاطة أخرى. وبالمناسبة، أود أن أخبر البروفيسور سنايدر أنني قرأت كتب سيرجي بلوخي. لكن بمجرد إعداد محضر جلستنا، سأشير إلى الأسئلة التي امتنع عن الإجابة عليها وملاحظاته التي لم تحيرني فحسب بل أثارت غضبي حينما سمعتها للوهلة الأولى.. لا داعي لأن نحول اجتماعنا إلى خلاف بيني وبين البروفيسور سنايدر. سنجد سبلا